

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٥٣

الإثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

09-38502 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى الأردن، إسبانيا، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رواندا، غانا، كندا، مصر، المغرب، نيبال، نيجيريا، والهند.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أليس أغينبيت مونغوا، المستشارة الأقدم للشؤون السياسية لمكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة مونغوا إلى شغل المقعد المخصص لها في قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وإلى السيدة سوزانا ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيدة سوزانا ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني. وقبل أن أعطيهما الكلمة، أود أن أدلي ببيان على سبيل المقدمة.

وأود أولا أن أجيب على السؤال عن سبب طلبنا عقد تلك المناقشة في شهر مزدحم بالعمل بالفعل بالنسبة لمجلس الأمن. وفي الواقع، نحن حاولنا أن نقوم بذلك العمل في مذكرتنا المفاهيمية التي عممت قبل أسبوعين. وفي تلك المذكرة، أبرزنا أهمية استمرار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها بوصفها أداة رئيسية للجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة ولجهود الإصلاح المستمرة للتغلب على التحديات التي تواجهها المنظمة.

وفي عملية إصلاح آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام، تبرز العديد من المسائل التي تتطلب المشاركة الفعالة والاستجابة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن. ولذلك، فإن تعزيز التفاعل بين من يخططون ويكلفون بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن ينفذون هذه الولايات على أرض الواقع، وفي أغلب الأحيان مع التعرض لمخاطر كبيرة، يشكل جانبا هاما ويستدعي المزيد من المداولات من جانب مجلس الأمن.

وفي مذكرتنا المفاهيمية، تطرقنا بالفعل للأسئلة ذات الصلة بذلك الجانب. ونحن نرى أنه لا يمكننا أن نتوصل إلى الإجابات الصحيحة لهذه الأسئلة إلا من خلال الحوار المتبادل والشفاف والتفاعلي. وفي الواقع، تهدف جلسة اليوم

على وجه التحديد إلى تحقيق ذلك الهدف. ونحن نشعر بسرور بالغ لأن ممثلي البلدان الرئيسية المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة والبلدان المساهمة بالأموال موجودون أيضا معنا اليوم، ويشاركون في المناقشة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، هناك بالفعل مناقشة حيوية تعقد في المنتديات المختلفة في إطار الأمم المتحدة، مثل لجنة الأربعة والثلاثين — اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام – وفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام. كما توجد مبادرات عدة أطلقتها الدول الأعضاء بغية زيادة تعزيز حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات التي تنشأ من التحديات المعاصرة، مثل المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة وفرنسا ومبادرة كندا ومركز التعاون الدولي.

ومن جانب الأمانة العامة، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإجراء استعراض داخلي للمجموعة الكاملة للمسائل التي تجابه جدول أعمال حفظ السلام، تحت اسم الأفق الجديد، وأنا متأكد من أن وكيل الأمين العام ألان لوروي والسيدة سوازنا ملكورا سيحيطاننا علما بشأن هذه المسائل.

وما نهدف إلى القيام به اليوم هو مواصلة المناقشات الجارية بشأن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والإسهام فيها بإدخال أفكار جديدة وإبراز بعض المسائل القائمة وبالتالي الإسهام في الجهود المستمرة في المنتديات المختلفة. ونأمل بأن تقدم الآراء التي أعرب عنها بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال حفظ السلام إسهامات مفيدة في المناقشة الجارية في المنتديات الأخرى، وخاصة بالنسبة للأمانة العامة الإسهام في استكمال ورقة الأفق الجديد.

الآن، وبدون أي مزيد من التأخير، أود أن أفتح باب الكلمة لما آمل أن يكون تبادلا حيويا ومثمرا للآراء.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوروي.

السيد لوروي (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة التركية لمجلس الأمن على التمكين من عقد المناقشة التي اعتبرها هامة للغاية بشأن حفظ السلام. وتعقد هذه الجلسة عقب المناقشات بشأن حفظ السلام التي بدأت في أوائل هذا العام خلال الرئاسة الفرنسية للمجلس. وفي الواقع، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي تابعت المناقشات بشأن حفظ السلام في المنتديات المختلفة في الأشهر الأخيرة. وهذا دليل على أن لدينا مصلحة مشتركة في دعم حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتلبية الطلبات الحالية والبناء على نقاط قوته ومعالجة نقاط ضعفه، وأخيرا، الإعداد للتصدي للتحديات في المستقبل.

إن موضوع مناقشة اليوم – العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بالشرطة – يبرز حقيقة أن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يشكل شراكة عالمية. وهي شراكة تجمع المجلس، بسلطته القانونية والشرعية، والدول الأعضاء، وهي الأطراف الوحيدة التي لديها الإمكانيات لتزويد العمليات بالأفراد والمواد والأموال اللازمة لها. وتجمع الشراكة أيضا الأمانة العامة، التي لا بد أن تخطط وتدير العمليات بوصفها الكيان المسؤول عن أهليتها المهنية وكفاءتها، وقادة البلدان المضيفة وشعوبها، التي ربما كان التزامها المستمر نحو إحلال السلام هو أهم عامل لنجاح حفظ السلام. وأخيرا، فإن هذه الشراكة تجمع الأمم المتحدة بأسرها مع المجموعة الواسعة للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تعمل إلى جانبنا للتصدي للصراع وبناء السلام في جميع أرجاء العالم.

وكل واحد من الشركاء يقدم إسهاما حيويا لحفظ السلام. وكل واحد يعتمد على الآخر. وبالترافق، تعطي هذه الشراكة لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة

نقاط قوته المتمثلة في الشرعية وتقاسم الأعباء والقدرة على التكيف. وعندما يكون جميع الشركاء متحدين بقوة وراء أي عملية لحفظ السلام، فإنهم يرسلون إشارة لا لبس فيها بالالتزام الدولي وهي إشارة تدعم سلطة مجلس الأمن ومصداقية جميع العمليات وفعاليتها.

وبطبيعة الحال، إذا كان أحد عناصر الشراكة ضعيفا، سيعاني كامل المشروع من الضعف. ولذلك، لا بد أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز حفظ السلام جهودا شاملة. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا التركيز على العناصر العسكرية، التي توفر الأمن، بدون النظر بالقدر نفسه في العناصر المدنية، التي تدعم القوات. ولا يمكننا تعزيز المفاهيم الجديدة للقيام بأعمال الشرطة، مثل وحدات الشرطة المشكلة، بدون حوار مستمر مع البلدان المساهمة فيما يتعلق بالمهام المتوقعة والمعايير المتصلة بهذه المهام. وهناك صلات بالغة الأهمية بين الولايات والتخطيط والميزانيات وتكوين القوات، وهي المسائل التي يتم تناولها في المنتديات المختلفة للأمم المتحدة. ويلزم أن تترجم الالتزامات المقطوعة في أحد الأشكال إلى موارد في أشكال أخرى، فضلا عن تقديم الدعم في الميدان.

ويعني هذا الاعتماد المتبادل أننا بحاجة إلى أطر قوية للحوار بغية التوصل إلى تقييم مشترك للتحديات فضلا عن تقييم إمكانية حفظ السلام. وربما كان ذلك هو أقيم إسهام لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) الذي قدم قبل ١٠ أعوام تقريبا. ومكن ذلك التقرير من بناء توافق للآراء على طابع حفظ السلام واتجاهه ومن إرساء حفظ السلام على أساس جديد وثابت. وكما يعلم أعضاء المجلس، يشارك في حفظ السلام ١١٥٠٠٠ من حفظة السلام، أو حوالي خمسة أضعاف عددهم منذ وقت تقرير الإبراهيمي. ونحن نعتقد أنه حان الوقت اليوم لنجري تقييما معا ولنضمن استعداد الشراكة للتصدي للتحديات الجديدة التي سيتعين علينا أن نواجهها.

والولايات، كما يعلم أعضاء المجلس، باتت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، ولا يزال هناك عدم توافق في الآراء على كيفية القيام ببعض المهام. وثمة تباينات سياسية حيال إجمالي الأهداف والاتجاهات لعدد من البعثات، والموافقة المحدودة من أطراف رئيسية تعيق عددا من بعثاتنا. وهناك قدرات، من قبيل طائرات الهليكوبتر المعروفة جيدا، ليست متوفرة دائما بكميات كافية للأمم المتحدة، الأمر الذي يعرقل إلى حد كبير تنفيذ الولايات في بعض البعثات. وأنظمتنا اللوجيستية والإدارية مُبالغ في اتساع نطاقها بفعل عدد العمليات الجارية على بعض أصعب الأراضي في العالم. ونتيجة لذلك، فإن البيئة العالمية الراهنة والقيود المالية تضغط علينا لمراجعة الأنماط الأساسية لحفظ السلام. ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية ارتفاع التكاليف وأعداد القوات والمتطلبات.

والمؤسف أنه ثمة القليل مما يشير إلى تراجع الطلب على حفظ السلام، بل على العكس من ذلك، أن عوامل من قبيل تغيرات البيئة والصدمات الاقتصادية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتطرف تسهم إسهاما كبيرا في عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتفضي إلى طلبات جديدة على حفظ السلام. وهذا يعني أن الشراكة في حفظ السلام يتعين أن تكون واسعة النطاق وقوية من حيث المشاركين وإسهاماتهم، فضلا عن توافق الآراء والإجماع على الأهداف والأفعال. وهذا يعني أيضا أن كامل الطيف من العتاد والاستجابات إلى جانب حفظ السلام يجب أن يكون متوفرا للمجتمع الدولي، بما في ذلك، منع الصراع والوساطة ونشر القوات المتعددة الجنسيات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني مبادرة الأفق الجديد هي إسهامنا لانتشار جدول أعمال جديد للشراكة. ولقد تلقى المجلس بالفعل موجزا عن ورقة

غفل سوف يجري إصدارها في تموز/يوليه. ويتضمن الموجز المواضيع الرئيسية التي تحظى بتفكيرنا والمجالات التي سنقترح بعض الأعمال الموصى بها للمتابعة. وأشدد على أننا في مستهل عملية نقاش مع المجلس. ونرى أن هناك حاجة إلى المتابعة بإجراء حوار مكثف ومعمق بشأن مسائل مواضيعية في نيويورك وخارجها على السواء. والعديد من المسائل المعروضة علينا ليس بجديد. والهدف يتمثل في التوصل إلى مجموعة أهداف يمكن تحقيقها وتكون فورية ومتوسطة وبعيدة المدى للمساعدة على وضع هيكل لحفظ السلام في الأمم المتحدة بغية التصدي على نحو أفضل للتحديات التي نواجهها اليوم وغدا.

ومع مراعاة ذلك، سوف تركز الورقة الغفل على أربع نقاط رئيسية هي: أولا، المهام والوظائف الحساسة لحفظ السلام التي تتطلب توافقا متجددا في الآراء، وثانيا، تدابير لتحسين تصميم البعثات ومواردها ونشرها؛ وثالثا، اقتراحات تتعلق بتقييم القدرات المطلوبة لحفظ السلام في المستقبل وبنائها، ورابعا، استراتيجية لإيجاد نظام للدعم يكون أشد قوة وأكثر مرونة.

لن أتناول جميع الاقتراحات التي نتقدم بها في كل مجال طالما أن الموجز معروض على المجلس. أود بدلا من ذلك أن أركز ملاحظاتي على بضع مسائل أعتقد أنها تأتي في أعلى الأولويات على أساس سنتي الأولى من مسؤوليتي عن إدارة عمليات حفظ السلام.

بالنسبة إلى المجال الرئيسي الأول، نقول إن هناك حاجة إلى توافق أوضح في الآراء على دور حفظة السلام في عملهم، مثلا لدى تنفيذ ولاية حماية المدنيين. ونحن نحتاج أيضا إلى التوصل إلى فهم مشترك أفضل للجوانب السياسية والاستراتيجية والعملية لحفظ السلام المتين البنية، بالبناء على مناقشات تجري حاليا مع الدول الأعضاء.

وفيما تصبح الولايات أكثر تطلبا ومتانة وخطرا، من الضروري وجود حس قوي بهدف مشترك وصلة وثيقة بين المجلس وما تستعد البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة لتقديمه. وبما أن عدد المهام التي تقوم بها البعثات آخذ في الازدياد، نحتاج أيضا إلى وضوح أكبر حيال مدى بناء السلام الذي ينبغي لبعثات حفظ السلام القيام به والموارد المطلوبة لذلك وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز حكم القانون ضروريان للمساعدة على تطوير القدرة الوطنية في البلد المضيف.

وهذا بالغ الأهمية كجزء من استراتيجية خروج البعثة التي نود جميعا بلوغها وحتى نتيح للبلدان المضيفة إعادة بناؤ المؤسسات التي تسمح لها بممارسة سيادتها بفعالية.

وحفظ السلام على نطاق أوسع ينطوي أيضا على الانتعاش المبكر، وإنشاء البنى التحتية وخلق الوظائف، ويجب أن تعتمد عمليات حفظ السلام على شركائها في بناء السلام للمساعدة في القيام بذلك. فانطلاق التنمية المستدامة ضروري في ليبريا وفي تيمور - ليشتي وفي هايتي، والتقرير المقبل للأمين العام عن حفظ السلام سيسلط الضوء على مجالات رئيسية لبناء السلام يتعين على الأمم المتحدة تعزيز قدرتها في هذه المجالات.

وبالنسبة إلى المجال الرئيسي الثاني - تصميم البعثات ومواردها ونشرها - أود أن أبرز ما يلي باعتبارها مسائل ذات أولوية. أولا، هناك حاجة إلى كفالة الدعم السياسي المتواصل للبعثات. إننا نبرز الأهمية الحساسة لعملية سياسية نشطة وقابلة للتطبيق لمواجهة الصراع. وفي الحالات التي تعاني عملياتنا لحفظ السلام، يكون السبب عادة عدم وجود عملية شاملة للسلام ودارفور دلالة واضحة على ذلك.

ومهما كان حفظتنا للسلام مدربين جيدا وأصحاب اختصاص، فلا يسعهم النجاح بدون وجود عملية سياسية قابلة للحياة. والأمر الرئيسي هو أن تكون الولايات قابلة للتطبيق وأن تكون لديها أهداف سياسية واضحة يرافقها

دعم سياسي متواصل من البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة ومن مجلس الأمن. وأحد السبل للإسهام في ذلك الدعم السياسي المتواصل هو عن طريق إيجاد تحالفات غير رسمية للدول الأعضاء مع التركيز على فرادى البعثات للمساعدة في توفير الدعم السياسي والمادي طوال حياة البعثة.

وتذكر الورقة الغفل أيضا أن مجلس الأمن ينبغي أن يؤدي دورا للمساعدة على كفالة إيجاد قدرات هامة وأحد الخيارات، تذكر توصية الإبراهيمي بعملية من مرحلتين للمساعدة في توليد الموارد اللازمة بغية كفالة أن تكون الولاية قابلة للتنفيذ قبل وضع اللمسات الأخيرة عليها.

وثمة حاجة إلى تحسين عمليات التخطيط لدى الأمانة العامة وتعزيز الحوار مع مجلس الأمن والمساهمين بقوات وأفراد الشرطة بشأن التخطيط. وسوف تنظر في سبل تعزيز الحوار عن عملية التخطيط لدى الأمانة العامة مع المجلس والبلدان المساهمة بقوات، لا سيما البلدان التي تساهم بقدرات كبيرة وتتطوع للقيام بمهام معقدة. وسنقدم أيضا اقتراحات تتعلق ببدء البعثات على نحو أسرع وأكثر تركيزا وأفضل انتشارا، بغية إعطاء الأولوية للنشر المبكر للقدرات الهامة التي ستنهض بتنفيذ الولاية ومصداقيتها. والمهم كذلك أن نحل مسألة الانتشار السريع لقوات الاحتياط بالنسبة إلى البعثات التي تواجه خطرا أمنيا كبيرا.

إن العديد جدا من بعثاتنا تفتقر إلى القدرات الهامة. والقوات الموجودة في بيئات محفوفة بالخطر تفتقر إلى المعلومات والتنقل الهامين لحماية القوات وتنفيذ الولاية. وأعتقد أن من باب الأولوية الاتفاق على طبيعة القدرات المطلوبة لحفظ السلام بطريقة حديثة. ويجب أيضا وجود حوافز كافية تسمح لحفظ السلام في الأمم المتحدة بالحصول عليها. إننا نعمل في الوقت نفسه في أدغال جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي صحراء تشاد ودارفور وفي المراكز المدنية من قبيل بورت - أو - برنس. والواضح أن المطلوب قدرات متنوعة في كل مكان. ونعتقد أن هناك ضرورة لمراجعة الإجراءات المتعلقة بتسديد كلفة المعدات التي تملكها الوحدات بغية التأكد أنها تعكس الواقع القائم اليوم. فالمعدات المتقدمة تقنيا لا يمكن سداد تكلفتها بما يوازي ناقلة جند مصفحة.

ومن باب الضرورة، ركزنا على أعداد القوات بدلا من التركيز على القدرات المطلوبة للقيام بولاية بعثة ما. دارفور هي مرة أخرى مثال حي على ذلك. علينا معا أن نحيد بتركيزنا على المتطلبات العملية وعلى التوليد الأفضل للقدرات وليس على مجرد الأعداد. وعلينا معا تحديد القدرة المطلوبة، بما في ذلك الحد الأدنى المتفق عليه من المعايير للقوات وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة الذين يقومون بحفظ السلام، وفي الوقت نفسه إجراء تحسينات ضرورية لنظام الأمم المتحدة للتدريب. وعلينا كذلك تيسير الربط بين قدرات التدريب الثنائية مع بلدان محتملة جديدة أو قائمة تسهم بقوات أو أفراد الشرطة تكون بحاجة إلى تدريب يتصف بالاختصاص للوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأعتقد أن ثمة هدفا لاستراتيجيتنا بشكل عام بغية كفالة أن يكون لدى حفظ السلام القدرات المطلوبة هو وجوب توسيع نطاق قاعدة المساهمين بقوات أو بأفراد الشرطة. ولا بد من وجود مساواة في تقاسم الأعباء ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ولا بد للأمانة العامة أيضا من أن تكفل معالجة أي مسائل معلقة تتصل بالقيادة والسيطرة قد تكون لدى أي من البلدان المحتمل مساهمتها بقوات أو بأفراد شرطة. ويلزمنا أيضا زيادة العمليات التبادلية مع المنظمات الإقليمية، بما في

ذلك بطبيعة الحال منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والمنظمات دون الإقليمية. ومن الواضح أن دعم الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته لا يزال يكتسي أولوية عليا.

وأخيرا، أرى من الأولوية توضيح استراتيجية الدعم الميداني الجديدة التي تقودها إدارة الدعم الميداني، وسوف تتكلم عن ذلك بمزيد من الإسهاب وكيلة الأمين العام مالكورا، غير أنني أود فقط أن أقول أنه من الواضح لي أن حفظ السلام في الأمم المتحدة اليوم أداة عملياتية سريعة في الأمم المتحدة. بيد أن نظم الدعم لدينا لم ترتق إلى تلك الحقيقة الجديدة. وعلينا القيام بتعديلات في الطريقة التي نقدم الدعم فيها لبعثاتنا لزيادة درجة المرونة والفعالية، ولكنني سأترك ذلك إلى السيدة مالكورا للكلام بإسهاب عن تلك المسألة.

وفي ختام ملاحظاتي أود أن أقول أن خطة الشراكة الجديد الذي عرضناها تستلزم العمل سوية. وعلينا أن نضع معا خطة حفظ السلام للمستقبل. إننا نتطلع قدما إلى حوار مكثف مع المجلس في المستقبل. وأتطلع إلى سماع المزيد من الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأموال، وسأعمل على مراعاة وجهات نظرهم وشواغلهم لدى إعداد الورقة غير الرسمية المشتركة بين إدارة حفظ السلام/وإدارة الدعم الميداني.

ونأمل الاستمرار في هذا الحوار مع المجلس في الأسابيع والأشهر المقبلة. وإننا إذ نقترب من مرور عشر سنوات على التقرير الجوهري بشأن الإصلاحات الذي قدمه الإبراهيمي (S/2000/809)، أعتقد أن تلك أفضل طريقة يمكننا بها تكريم ذلك التقرير وحماية منجزاته والبناء عليه للمستقبل.

أود أيضا أن أختتم كلمتي باغتنام هذه الفرصة لأشكر المجلس على دوره الحيوي في توجيه حفظ السلام في الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة التي اجتمعت هنا من أجل مساهماتها في بعثاتنا الراهنة والسابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لي روي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

السيدة مالكورا (وكيلة الأمين العام للدعم الميداني) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أردد ما قاله آلن لي روي من عبارات التقدير على الوقت الذي منحنا إياه مجلس الأمن لمناقشة مواضيع على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لنا جميعا.

(تكلمت بالإنكليزية)

هذه ممارسة مشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. فالإدارتان تقومان بعمل متزامن تماما في هذا الصدد. والخطوط الاستراتيجية العريضة لهذه المبادرة لها آثار كبيرة على الجانب المتعلق بالدعم في السنوات الخمس المقبلة.

لقد أوجز السيد لي روي ما نحتاج إليه في خطة الشراكة الجديدة لمعالجة المشاكل التي نواجهها في الاضطلاع بولايات تزداد تعقيدا ومتنوعة في مواقع صعبة، وأحيانا معزولة وغير مواتية. ولا يسعني إلا أن أكرر تلك الاحتياجات المتعلقة بالدعم. ولا يمكننا المضي قدما في ابتكارات لنمط الدعم من دون الانخراط انخراطا كاملا مع الدول الأعضاء ومشاركتها.

أود أن أتكلم بمزيد من الإسهاب عن بعض مؤشرات الدعم العريضة لمبادرة الأفق الجديدة. ولا بد لي أولا من أن أشدد بأننا لا نبدأ من الصفر هنا. فالعقد الماضي

تـضمن عـدة ابتكـارات مفيـدة في الأدوات والـشبكات الـتي طورت لعمليات حفظ السلام واعتمدتها الدول الأعضاء. وإنشاء مخزون النشر الاستراتيجي في عام ٢٠٠٨ مكننا من تجهيز وإمداد البعثات على نحو أسرع من ذي قبل. وإنشاء الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام يمكن من منح سلطة للدخول في التزامات قبل صدور ولاية من مجلس الأمن حتى مبلغ يصل إلى ٥٠ مليون دولار. وهذه أيضا قدرة هامة.

ولكن ما من تلك الابتكارات معاير حسب مستوى الطلب الحالي. لا تزال الحدود القصوى للإنفاق ثابتة بينما ازدادت ميزانية حفظ السلام الشاملة ثلاثة أضعاف وأصبحت إجراءاتها أكثر تعقيدا مما توخي في الأصل.

ثانيا، إني مقتنعة بأن الكثير من نفس الشيء لن يحدث فرقا. لقد توخينا نهجا مفصلا وهادفا مع عناصر دعم البعثات على مستوى عالمي، وعناصر أخرى على الصعيد الإقليمي والبقية على صعيد كل بعثة بمفردها. وتنبغي إعادة النظر في النموذج الحالي المتمثل في توفير عنصر دعم كامل لكل بعثة. وعلينا استكشاف الخيارات التي تؤدي إلى أثر أخف للبعثة؛ تحقيق نتائج بصورة أسرع من دون التفريط في المساءلة والرقابة؛ وزع أفضل بسقوف أمنية جديدة بطريقة تحقق علاقة أفضل بين الموظفين الأساسيين وموظفي الدعم في البعثة؛ استخدام أفضل للموظفين المحليين والموردين المحليين والإقليميين؛ تطوير قدرات الموظفين واستمرارهم في مواقع أكثر أمنا واستقرارا؛ إقامة مراكز للتميز تمكننا من توفير دعم أفضل للبعثات؛ جعل عملية اتخاذ قرار والإمداد أقرب إلى نقطة التوريد؛ والعودة إلى النظام الحالي للمعدات المملوكة للكتائب، بما في ذلك معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، كما ذكر السيد لي روي.

ثالثا، أصبح من المتزايد أهمية معايرة الدعم بمراحل مختلفة من دورة حياة البعثة – البداية والاستقرار والنضج، الزيادة والانسحاب والتصفية – مع أولويات مختلفة من حيث النشر في كل مرحلة من تلك المراحل. وتختلف الاحتياجات من الموظفين والمعدات والتمويل في كل بعثة من البعثات.

لقد حددنا بوجه الخصوص تحديات الدعم في مرحلة البداية. ومن الواضح أن أكبر القضايا التي نواجهها في علاقاتنا مع الدول الأعضاء هي الأرصدة غير المنفقة، وهذه المسألة تتعلق على نحو خاص بالتأخيرات التي تحدث في المرحلة الاستهلالية من النشر. وحتى إذا أدخلنا بعضا من التحسينات التي ذكرتها لا نزال نصطدم بمتطلبات بنظام اعتمادات مالية والوقت المحدد للمشتريات الذي يضع قيودا على النشر السريع.

وثمة طرق ممكنة لمعالجة هذه القضايا تشمل عقودا بشأن المخزونات قبل نشر البعثة وخدمات شاملة ونُهج أكثر مواءمة، ونُهجا معيارية سريعة للموارد للسنة الأولى من عملية البعثة، ومرونة مالية إضافية، ومزيدا من اقتسام الأصول بين البعثات. وهذا مهم بشكل خاص في حالة أصول النقل الجوي.

رابعا، هناك طريقة واحدة لبناء القدرات والأداء، من دون زيادة في العدد الاستهلالي للأشخاص الموجودين، ألا وهو زيادة الاستثمار في الحلول القائمة على التكنولوجيا، بما في ذلك العناصر التي يمكن أن تكون هامة جدا لوجودنا في البلدان التي ننشر فيها البعثات. وينبغي توفر نظام تحليل معلومات أفضل ونظم اتصالات أفضل ومعدات ذات أداء عال في جوهر تلك المجالات.

خامسا، مرة أخرى إن البناء على الإصلاحات التي أقرتها الدول الأعضاء تطور قوة عمل عالمية حقيقية ومتنقلة على نحو أسرع من حيث التعيين وتوفر مهارات أفضل وتطور وظيفي ودرجة أكبر من المرونة في الوظائف والمواقع.

وسوف نطور جميع تلك الخطوط الخمسة في إدارة الدعم الميداني، وهناك استراتيجية دعم جار العمل بشأنها الآن. وقد أجريت تبادلا لوجهات النظر بصورة غير رسمية مع الممثلين خلال شهر أيار/مايو وتلقيت بعض الردود المبدئية. وفي تموز/يوليه سوف نقدم ورقة غير رسمية أكثر تفصيلا، بالاقتران مع ورقة أفق جديدة. يعكف فريقي الآن على إعداد مبررات تجارية ودراسة فوائد التكلفة التي سوف نتقاسمها ونقدمها بوصفها جزءا من مجموعة من المقترحات الشاملة في الدورة المقبلة للجمعية العامة ملتمسين موافقة الدول الأعضاء عليها.

وهذه ستكون ورقة رئيسية وستقدم مع ميزانيات عمليات حفظ السلام لاعتمادها، آملين نيل موافقة الدول الأعضاء عليها، وسنسعى أيضا إلى فرص مبدئية في الدورة المقبلة لميزانيات حفظ السلام.

أشكر جميع الحضور. وسوف نقدم مزيدا من المعلومات لمزيد من المناقشة في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ملكورا على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس أود أن أذكر جميع المتكلمين بضرورة ألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق ليتسنى للمجلس أن ينجز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصها كتابة وإلقاء موجز لها عند التكلم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الرئاسة التركية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة. إن فرنسا ملتزمة جدا بتحسين أداء حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. ونرحب بزيادة الاهتمام في الوقت الحاضر بهذه المسألة، مما يبين في المقام الأول تلاقي الاهتمامات النابعة من شتى الجهات والرغبة المتزايدة التي أثارتها هذه المسألة في كفالة فعالية جهودنا فيما بين مجلس الأمن والدول الأعضاء قاطبة والأمانة العامة.

فيما يتعلق بالمبادرة التي أطلقناها مع المملكة المتحدة فيما يتصل بهذه المسألة، طلبت فرنسا مرارا وتكرارا من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أن تقدما عروضا فصلية عن حالة أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية والجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية والجوانب المالية. ومن دواعي سرورنا بالتالي أن نرحب بمناقشة اليوم، التي نأمل أن تتبعها اجتماعات مماثلة أخرى. وأود على وجه التحديد أن أشكر السيد ألن لي روي والسيدة سوزانا ملكورا على العرض الذي قدماه حول دراسة "الأفق الجديد" التي ستصدر قريبا. وإننا ننتظر عرض التقرير النهائي في وقت لاحق من هذا العام باهتمام وترقب عظيمين.

وأود كذلك، بالطبع، أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به زميلي التشيكي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

العناصر التي حددتها الأمانة العامة مشجعة بوجه خاص لنا. وأود أولا أن أنوه بإيجاز بمبادرة الدعائم الثلاث التي اتخذنا زمامها مع المملكة المتحدة من باب التأكيد على وحدة المنظور بين النهجين. والجزء الأول من مبادرتنا يتعلق بالأداء الاستراتيجي للعمليات. ومثلما فعلت الأمانة العامة اليوم، كنا قد طالبنا بتحسينات في الطريقة التي تصاغ بها الولايات، وطريقة تنسيقها مع التخطيط، وطريقة تحديد الأهداف وكيفية وضع المؤشرات التي يقاس بها النجاح.

ونؤيد تأييدا تاما فكرة تقوية آليات القيادة والتحكم، لا سيما على مستوى الأمانة العامة في نيويورك. كما نؤيد فكرة تحسين الحوار فيما بين الشركاء الرئيسيين أثناء التخطيط للعمليات وتنفيذها. وقد أثبتت اجتماعات

الخبراء السياسيين والعسكريين على فائدها الكبيرة في ذلك الصدد. وإننا نؤمن بأنها ينبغي توسيعها لتشمل معظم العمليات.

والمرغوب فيه أيضا أن توضع تحت تصرف مجلس الأمن خبرات عسكرية حقيقية عن طريق تنظيم اجتماعات، بصيغة تُحدد فيما بعد، للخبراء العسكريين، بما في ذلك إمكانية عقدها بمشاركة البلدان المساهمة بقوات.

الدعامة الثانية لمبادرتنا تتعلق بتنفيذ الولايات المعقدة. وفي ذلك الصدد نؤيد تأييدا تاما فكرة تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بجهود أكثر قوة. وأود كذلك أن أشدد على أنه سيكون من الخطأ منع الأمم المتحدة من القيام بعمليات حفظ سلام أقوى وتجاهل أهمية المساهمات التي تقدمها البلدان المشتركة اشتراكا أوثق في العمليات القوية – ليس بالضرورة استخدام ذوي الخوذ الزرق ولكن مع ذلك بتخويل من المنظمة – كما هو حاصل، على سبيل المثال، في أفغانستان.

وفي ذلك الصدد أود أن أنوه بأن فرنسا مساهم من المساهمين الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فهي خامس أكبر مساهم مالي في تلك العمليات. وتقدم فرنسا ما يقرب من ٢ ٢٥٠ من أصحاب الخوذ والقبعات الزرق. كما نساهم بما يقرب من ١ ٣٠٠ رجل في عمليات حفظ السلام بموجب ولايات الأمم المتحدة في إطار الاتحاد الأوروبي أو الناتو أو على الصعيد الوطني – عمليات غالبا ما تكون في مناطق خطرة بصورة خاصة.

ونؤيد بالطبع تأييدا تاما في مبادرتنا المشتركة تنفيذ عمليات حفظ السلام للولايات الخاصة بحماية المدنيين. واستنادا إلى استقصاءات الرأي العام في البلدان التي توجد فيها عمليات الأمم المتحدة، تعتبر قدرة المنظمة على حماية المدنيين المقياس الذي سيحكم به علينا. وبقيامنا بذلك إنما نعترف بأننا يجب أن نكون مدركين للتناقض القائم في بعض الأحيان – مثلما سمعنا أثناء زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية – بين الطلب من عمليات حفظ السلام بأن تقوم في آن واحد باتخاذ موقف قاطع أكثر قوة وبحماية المدنيين بفعالية أكبر. وهذا التناقض يدلل بوضوح على الحاجة إلى تكييف الهيكل الداخلي للبعثة مع تعقيد ولايتها.

النقطة المهمة الثالثة تتعلق بالإدماج السابق لأوانه لجهود التعمير فيما بعد الصراع في استراتيجياتنا، وهو ما نوه به وكيل الأمين العام. وفيما يتعلق بأولويات الولاية، وهو ما يدركه المجلس، جرى بذل جهد كبير تجلى بصورة محددة في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك الجهد يجب أن يتابع. إلا أن القرارات وثائق متفاوض عليها بين دول ذات سيادة في مجلس الأمن، بما في ذلك مع دول غير أعضاء في المجلس. وبالنظر إلى تباين الأهداف السياسية للمشاركين، لا يمكن دائما وضع قائمة تامة ومرضية بالأهداف وسلّم أولوياتها.

ومسألة التنفيذ المتتابع تستحق مزيدا من النظر. ويصعب إعطاء بعثة جديدة مهام كثيرة جدا. وبالتالي يجب أن نتجنب ذلك التناقض، حسبما ذكر ألن لي روي أيضا؛ فبإعطاء الأولوية للمهام نغفل العناصر الهيكلية الضرورية سواء لاستراتيجية الخروج أو لكفالة ألا تندلع الصراعات من جديد أو أن لا يطول أمدها. وإن إرساء أسس سيادة القانون وتشكيل قوى الأمن يندرجان ضمن تلك الفئة.

والقول نفسه ينطبق على مشكلة التكامل الأفضل لعمليات الأمم المتحدة العسكرية مع جهود سائر المنظومة. إن تعريف نهج متكامل – كما تم في تيمور – ليشتي وليبريا والكونغو – مطلوب اليوم بوضوح. ويجب علينا أن نترجمه إلى واقع. وفي ذلك الصدد تعتبر صياغة توجيهات محددة

ثابتة تستهدف التماسك على نطاق المنظومة أمرا حاسما وملحا في آن واحد، ويجب أن تصبح جزءا من مناقشتنا لحفظ السلام.

وفي ذلك الصدد أود أن أختتم بالإعراب عن أملنا بأن الفريق العامل الذي يرأسه زميلنا السفير تاكاسو سيوجه اهتمامه نحو النظر المستفيض في أحكام ولايات عمليات حفظ السلام. وذلك سيقدم مساهمة قيمة في أعمال المجلس المستقبلية.

أخيرا، الجزء الثالث من مبادرتنا يتعلق بالموارد. إننا ننادي ببذل الجهود في مجالي الفعالية والتكاليف. وفي ذلك الصدد نرحب كثيرا بالأفكار التمهيدية التي طرحتها اليوم السيدة ملكورا، بما فيها الجانب الحاسم الأهمية للمرونة والمسؤولية المالية، واعتماد استراتيجيات جديدة للانتشار السريع من خلال سلسلة من المبادرات التي يمكن أن تتخذها الأمانة العامة. تلك المقترحات يجب النظر فيها وتمحيصها في وقت لاحق. ويمكن للسيدة ملكورا أن تثق بأننا سنفعل كل ما في وسعنا لتمكينها من أن تنفذ في أسرع وقت ممكن، داخل منظومة الأمم المتحدة، أفكارا تتسم بالبساطة والبداهة إلى درجة أننا يمكن أن نتساءل وعن حق لماذا لم تنفذ حتى الآن. وسنقدم لها بالتأكيد يد المساعدة للقيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

علاوة على ذلك ستركز دراسة ”الأفق الجديد“ المستقبلية، وحسنا تفعل، على مسألة تأسيس القوة. وهذا تحد رئيسي في المناخ الحالي المتصف عموما بالتوترات حول كون القوات غير مجهزة تجهيزا جيدا وتعاني من قلة التمويل. ونحن نؤيد بالطبع توسيع مجموعة المساهمين بقوات وشرطة. وفي ذلك الصدد أنوه بالجهود الكبيرة جدا التي بذلتها فرنسا والاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بتدريب القوات الأفريقية من خلال برنامج التعزيز الأوروبي لقدرات حفظ السلام الأفريقية، وإنشاء شبكة من المدارس العسكرية في القارة.

وفي ذلك الصدد أود أن أشير إلى مسألة هامة هي التدريب اللغوي والنهوض بالمشاركة في عمليات حفظ السلام من قبل الأفراد الذين يتحدثون باللغات المحلية. وإنني أنادي بالطبع بنشر الأفراد الناطقين بالفرنسية من جنود وشرطة وأفراد مدنيين. فكثير من العمليات منتشرة اليوم في المناطق الناطقة بالفرنسية. وإن قلة الأفراد الناطقين بالفرنسية وانخفاض مستوى المعرفة بها لدى عدد كبير من أفراد حفظ السلام يمكن أن يؤديا في آن واحد إلى عرقلة التنفيذ الملائم للعمليات والى تعريض أمن الأفراد ذاته للخطر. وعلى أية حال لا تساهم تلك الحالة في إقامة علاقات طيبة وفي بناء الثقة بين السكان المحليين. وإن مسألة اللغة يجب ألا تكون مسألة محظورة على النقاش عندما يتعلق الأمر باحترام أحكام الميثاق والقواعد المتصلة باستخدام اللغات الرسمية في الأمانة العامة وفي عمليات حفظ السلام. ويحدونا الأمل أن يجري بذل جهد في ذلك الصدد.

إن مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية، التي أتشرف برئاستها، تشاورت مع المجموعات اللغوية الأخرى حتى تبين بوضوح أن هذه المشكلة مشكلة معممة تتصل بالتكيف مع الأوضاع في الميدان. وفي ذلك الصدد أود فقط أن أذكر أننا نرحب بمشاركة وكيلة الأمين العام في الحلقات الدراسية المعنية بعمليات حفظ السلام التي نظمتها المنظمة الدولية للفرانكوفونية مؤخرا في بماكو. كما نؤيد إجراء مناقشة حول قدرة القوات الاحتياطية على التنقل وحول الدعوات إلى توفير موارد قابلة للاستدامة.

يرحب وفدي بالتشديد في الوثيقة وبالافتراض الذي تقوم عليه مناقشة اليوم بشأن ضرورة إجراء مشاورات مع المساهمين الرئيسيين. ولهذه المشاورات أهمية أساسية بالنسبة لتقاسم المسؤولية في منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعمنا للأمانة العامة. وينبغي طبعا مناقشة الجوانب المختلفة للنظر في هذه المسألة في إطار الكيانات المختصة مثل: لجنة الأربعة والثلاثين، واللجنة الخامسة، وطبعا في مجلس الأمن. وفي إطار المجلس، نحن عازمون على النهوض بالمقترحات المختلفة لمبادرتنا، التي ستصل إلى مرحلة جديدة في آب/أغسطس تحت الرئاسة البريطانية للمجلس. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من اعتماد إطار عمل تنظيمي عند هذه المرحلة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة مناسبة لمواصلة مناقشتنا لهذه القضية الهامة. ونرحب بصورة خاصة بمشاركة المساهمين الرئيسيين بقوات عسكرية وأموال. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام آلان لوروا ووكيل الأمين العام سوزانا ملكورا على عرضهما موجز تنفيذي أول للورقة غير الرسمية لمبادرة الأفق الجديد.

وتؤيد النمسا أيضا البيان الذي ستدلي به لاحقا في هذه الجلسة الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونؤيد العمليات الجارية التي تركز على إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتود النمسا أن تتقدم بالشكر إلى فرنسا والمملكة المتحدة، واليابان كرئيس للفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكندا على جهودها. لقد شهدنا بالفعل بعض التغييرات الأولية في نهج المجلس إزاء تمديد الولايات، بما في ذلك الاستعمال الأكثر انتظاما لرصد النقاط المرجعية والتقدم المحرز.

وقمنا بدراسة الموجز التنفيذي للورقة غير الرسمية لمبادرة الأفق الجديد، التي تحدد التحديات الرئيسية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونتطلع إلى المزيد من الاقتراحات المفصلة في الورقة غير الرسمية.

لقد جاءت مبادرة إدارة عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب تماما. ونعتقد أيضا أن تقرير الإبراهيمي لم يفقد صلاحيته، رغم أنه تم إعداده في وقت كان ينتشر فيه ٢٠ ٠٠٠ فقط من حفظة السلام. فلا بد من العودة إلى بعض المسائل الأساسية الواردة فيه، لأنه ما زال يمكن أن يقدم التوجيه المفيد لجهودنا.

إن النمسا، بصفتها بلدا مساهما بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات السلام الأخرى التي أقرتها الأمم المتحدة، تدعم المبادرات الهادفة إلى تحسين التعاون والتنسيق بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية، والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة والمجلس. ونحتاج إلى إشراك أفضل للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة والبلدان المساهمة بأموال عند التخطيط لولايات حفظ السلام واستعراضها.

إن الولايات الواضحة والتي يمكن تحقيقها أساسية لنجاح عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ولا بد لصياغة الولايات أن تأخذ في الاعتبار جميع الأدوات قيد النظر، على أساس تقييم الاحتياجات. ولا بد أن تكون الأدوات التي نختارها جزءا من استراتيجية سياسية شاملة وتخدم أغراضا واضحة. ولذلك، في العديد من الحالات، تحتاج الولاية المترتبة إلى إتباع نهج تدريجي. ونظرا للتوسع الذي لم يسبق له مثيل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومحدودية الموارد البشرية والمالية، لا بد من النظر بجدية في الخيارات الأخرى المتوفرة للاستجابة للصراعات، ولا سيما تدابير منع نشوبها.

إن تشكيل استراتيجية متكاملة ومتسقة بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية وربما الحكومية المحتملة ستكون حاسمة الأهمية بالنسبة لنجاح نهجنا في المستقبل. وفي هذا الصدد،

نـدعم بقـوة تعزيـز التعـاون مـع المنظمـات الإقليميـة المعنيـة. أما بخصوص حفظ السلام في القارة الأفريقية، لا بـد أن يبقـى التعاون الوثيق مع الاتحـاد الأفريقـي أولويـة خاصـة. إن تعزيـز قدرات الاتحاد الأفريقي شرط أساسي لتقاسم عـبء الإسـهام في السـلام والأمـن بـشكل منـصف وعـادل ومـن أجـل ملكيـة إقليمية ووطنية أقـوى. ولهـذا الـسبب بالتحديـد، نؤيـد إجـراء مناقـشة موضـوعية ومنفتحـة للاقتراحـات الـواردة في تقريـر برودي.

إن الدروس التي استفادها البعثات المختلفة والخبرات التي اكتسبتها في الميدان، وخاصة الوحدات الوطنية، يمكـن أن تقـدم للمجلـس معلومـات شـاملة لمداولاتـه بـشأن اسـتعراض وتمديد الولايات. وسوف تساعد المشاركة المبكرة والمتواصلة لقـادة القـوات وكـذلك البلـدان المـساهمة بقـوات عـسكرية وبـأفراد مـن الـشرطة في إيجـاد التفـاهم المـشترك والثقـة، إلى جانب زيادة الرغبة في التنفيذ الفعـال للولايـات الـتي اعتمـدها المجلس. وبينمـا يتحمـل المجلـس المسؤولية الرئيـسية عـن إنـشاء ولايـات قابلـة للتنفيـذ، تقـع علـى البلـدان المـساهمة بقـوات عـسكرية وبـأفراد مـن الـشرطة والأطـراف الفاعلـة الأخـرى مسؤولية التنفيذ على أرض الواقـع، ولـذلك ينبغـي الاسـتماع إليها بشكل ملائم.

وفي المناقشة الـتي أجراهـا المجلـس يـوم الجمعـة الماضـي بـشأن حمايـة المـدنيين، أكـدنا مجـددا دعمنـا لتعزيـز ولايـات الحمايـة في عمليـات حفـظ الـسلام. إن دورهـا في الحمايـة الجسدية للـسكان المـدنيين المتـضررين بالـصراعات المسلحة، وخاصـة النـساء والأطفـال، في غايـة الأهميـة. وإسـهامها في حمايـة حقـوق الإنـسان، وتعزيـز سـيادة القـانون وزيـادة دور المـرأة في عمليـات الـسلام وبنـاء الـسلام، وكـذلك مكافحـة الإفلات مـن العقـاب، أمـر لا يقـدر بـثمن. ومـن الواضـح أنـه لتنفيذ ولايات الحماية، يتعين أن تكـون بعثـات حفـظ الـسلام أكثر فاعلية وتتوفر لها موارد أفضل.

ونحن على اقتنـاع بـأن الدراسـة المستقلة الـتي كلّفـت بإعــدادها إدارة عمليــات حفــظ الــسلام ومكتــب تنــسيق الشؤون الإنسانية بـشأن ولايـات الحمايـة في عمليـات الـسلام ستقدم توصيات هامـة ومـن ثمّ تـضيف إلى جهـود الإصـلاح الشاملة لعمليات الأمم المتحدة لحفـظ الـسلام. وكمـا أشـرت بالفعـل يـوم الجمعـة الماضـي، تأمـل النمـسا أن يكـون بوسـع المجلس إحـراز تقـدم في هـذه القـضية في إطـار المناقـشة بـشأن حماية المدنيين المقرر إجراؤها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعتقد أيضا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتفاعل بين الأمن والتنمية – لا سيما في مرحلة ما بعد الصراع والحالات الهشة الأخرى.

إن عمليـات الـسلام يمكـن أن تقـدم إسـهامات هامـة في التنمية الاجتماعية – الاقتـصادية المستدامة في المنطقـة الـتي تنشر فيها. وزيـادة التأكيـد علـى المشتريات المحلية والإقليميـة مجرد خيار آخر يرد على البال. وبناء على بعض المواقف الـتي عرضــت خــلال المناقــشة الــتي أجراهــا المجلــس في كــانون الثـاني/ينـاير بـشأن حفـظ الـسلام، بـدأت النمـسا حـوارا مـع إدارة عمليات حفـظ الـسلام، وإدارة الـدعم الميـداني ومكتـب بنـاء الـسلام حـول كيفيـة الاسـتفادة مـن الأثـر الاجتمـاعي – الاقتـصادي لعمليـات الـسلام علـى أفـضل وجـه. ونتطلـع إلى العمل مع الوفود المهتمة على هذه المسألة الهامة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التـزام النمسا بإصلاح عمليات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام، وهـي عملية تحتاج إلى التزامنا العاجل والمتواصل إذا رغبنـا في تحقيـق نتائج تستحق التنويه في المستقبل القريب.

السيد أوكـودا (اليابـان) (تكلـم بالإنكليزيـة): بـادئ ذي بدء، تـود بعثـتي، أن تعـرب لـرئيس مجلـس الأمـن، الـسفير إلكين وبعثته، عن تقديرها لقرارهمـا عقـد هـذه الجلـسة بـشأن عمليـات حفـظ الـسلام. ونعـرب عـن تقـديرنا أيـضا للمملكـة المتحدة وفرنسا لمبادرتهما بخصوص عمليات حفظ السلام.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أهم الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لمعالجة الحالات في البلدان الخارجة من الصراع. وبما أن حالات الصراع قد أصبحت أكثر تنوعا، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه المزيد من التحديات.

وفي الوقت الحالي، تضطلع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطائفة كبيرة من الولايات. وتواجه العمليات المستنزفة تحديات في اللوجستيات والتمويل والحصول على قوات عسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوات كبيرة بين الولايات وتنفيذها. ونرحب بمبادرة الأفق الجديد التي قدمها للمجلس اليوم وكيلا الأمين العام لوروا وملكورا لمعالجة هذه التحديات. ونتطلع إلى حوار بناء ومفيد بشأن هذه المبادرة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

واسمحوا لي أن أسهم بالملاحظات الثلاث التالية في تناول مسألة تنفيذ الولاية.

أولا، بينما يخول المجلس الولايات، ينبغي أن يكون هناك أيضا تفاهم مشترك وواضح فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان الرئيسية المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، وبلدان المنطقة والدول المضيفة، فيما يتعلق بالمهام التي ستوكل إلى البعثة وإلى أي مدى يتوقع إنجازها.

واسمحوا لي أن أقدم مثالا مفيدا. منذ أن أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، يقوم الفريق الأساسي لتيمور - ليشتي، المؤلف من البلدان التي لها علاقات قوية مع البلد، بتيسير نظر المجلس في هذه المسألة. إن آراء البلدان التي لها اتصالات مباشرة وواسعة مع الدول المضيفة المعنية هامة للغاية لتمكين المجلس من صياغة ولايات واضحة ويمكن تحقيقها وفعالة. وإن أخذها في الاعتبار يضفي على عمل المجلس مشروعية وسلطة أكبر. ولا بد أيضا من الاستماع إلى آراء البلدان الرئيسية المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، التي يمكن أن يقدم موظفوها معلومات مباشرة عن الأوضاع في الميدان. والتقييم الواقعي للحالة في الميدان أساسي لصياغة ولاية واقعية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز التعاون الثلاثي بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والأمانة العامة من خلال تقاسم المعلومات المكثفة وبذل الجهود للوصول إلى تفاهم مشترك بشأن طبيعة العمليات.

ثانيا، تتطلب ولايات حفظ السلام المعقدة والقوية قوات عسكرية أكثر قدرة ومدربة بصورة جيدة. فنوعية الأفراد أهم من الأعداد. ولهذا السبب، نتفق مع الأمانة العامة بخصوص ضرورة توسيع قاعدة المساهمين بقوات. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بوضع المزيد من برامج التدريب للقوات بطريقة منسقة.

وتعمل اليابان مع مراكز تدريب عمليات حفظ السلام في أفريقيا لبناء قدرة القوات العسكرية الأفريقية. وتعمل اليابان أيضا مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما اتضح ذلك من الاجتماع الثالث للمحفل الإقليمي لخبراء حفظ السلام التابع للرابطة المعقود في كمبوديا. وقد عقد ذلك الاجتماع في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه برئاسة مشتركة بين كمبوديا واليابان، وأجرى المشاركون مناقشة مفيدة للغاية بشأن طرق ووسائل تعزيز القدرة الإقليمية للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، من المفهوم تماما أن الناس المنكوبين يتوقعون الكثير من بعثة الأمم المتحدة المكلفة بولايات مثل حماية المدنيين. غير أن الفجوات بين التوقعات والتنفيذ يمكن أن تؤدي بسرعة إلى خيبة الأمل وتقويض مصداقية الأمم المتحدة. وهذا بدوره يجعل تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة أكثر صعوبة.

ولتفادي هذه الدوامة، من المفيد الوصول إلى تفاهم مشترك فيما بين الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك السكان المحليون، بخصوص دور حفظة السلام على أرض الواقع من خلال إجراء اتصالات استباقية ووضع معايير موحدة للعمل تنظم حماية المدنيين وكيفية تنسيق بعثة الأمم المتحدة مع وكالات المساعدة الإنسانية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أيضا أن نولي اهتماما كافيا لتحقيق العودة إلى الحياة العادية للسكان المحليين من خلال استعادة الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي مبكرا وبذلك نخفف أي إحباط قد يتولد في صفوفهم. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لإجراء تقييمات دقيقة للتطورات على أرض الواقع وعمل البعثة دون ممارسة أي ضغط، وذلك لتفادي التوصل إلى قرارات سابقة لأوانها بخصوص عمل البعثة. وعلينا أن نحاول العثور على طرق واقعية وعملية لإدارة البعثات رغم الحالة المعقدة المحيطة بها.

إن مناقشة اليوم التي جاءت في وقتها تسهم في فهمنا للتحديات التي تواجهها أنشطة حفظ السلام. واليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، لن تدخر جهدا في تيسير تبادل الآراء بين جميع أصحاب الشأن وذلك للتوصل إلى حلول عملية للتحديات الحالية. وقد عقد الفريق العامل منذ بداية العام وحتى الآن أربعة اجتماعات مفيدة، بمشاركة البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة، والبلدان المساهمة ماليا وأصحاب المصلحة الآخرين، لمناقشة كيفية معالجة الثغرات بين الولاية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، طلبنا تعليقات مباشرة على الظروف في الميدان من البلدان المساهمة بقوات عسكرية والأمانة العامة. وبناء على تلك المناقشة المثمرة، نخطط لإعداد تقرير مؤقت عن عمل الفريق العامل لتقديمه إلى مجلس الأمن في الشهر القادم بغية الإسهام في إدخال تحسينات على الجوانب العملياتية. وأطلب المشاركة البناءة من أعضاء الفريق العامل في هذا الخصوص.

ولا بد للمبادرات الجارية المختلفة، بما فيها الفريق العامل، أن تعزز بعضها بعضا وأن تسهم في تحديد اتجاه جديد لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتراكم الحلول العملية والواقعية. وستواصل اليابان المشاركة بصورة نشطة في هذا المسعى بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام وكذلك في أنشطته بصفتها دولة عضوا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجمع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة. إن هذه التفاعلات بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة ستزيد من تعزيز فهمنا لديناميات حفظ السلام والتخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنسيقها وتنفيذها.

ونتقدم بالشكر للسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوزان ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، على عرضيهما. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بمبادرات الأمانة العامة في إعداد الورقة الريادية لمبادرة الأفق الجديد. ونشيد كذلك بجهود اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومبادرة كندا ومركز التعاون الدولي، وعملية الاستعراض التي بدأتها المملكة المتحدة وفرنسا ضمن مجلس الأمن، والعمل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن في المناقشة الجارية بشأن حفظ السلام.

إن عدد ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد بلغ أعلى مستوياته، الأمر الذي يستترف قدرة المنظومة.

والواقع أنه بالنسبة للناس العديدين حيث توجد عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن وصول حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يجلب الأمل في اختفاء الأهوال وانعدام الأمن الذي عانوا منه. وندرك أنه بينما حققت الأمم المتحدة في بعض أجزاء العالم نجاحا في تحقيق آمال وأحلام السكان المتضررين، فإنها لم تحقق النجاح في أماكن أخرى.

وحيثما لم تنجح عمليات حفظ السلام، يرجع السبب جزئيا إلى أن المهمة قد فاقت القدرة، أو لم تتوفر لها الولاية الملائمة أو القوات العسكرية الكافية، أو لم تتوفر لها حتى الأصول، وأحيانا العزم. وبالتالي، فحيث لم تنجح عمليات حفظ السلام، فإنه لم يتوفر لها نهج كليّ لمعالجة التحديات.

وفي الحقيقة، فإن العمليات الأخيرة أبرزت الفجوة بين الطلب والعرض في بعض هذه المناطق. وحيثما لم تحقق الأمم المتحدة توقعات الناس، كانت النتيجة وجود سكان متضررين يخالجهم مزيج من الشعور بالأمل والإحباط وحتى العداء لوجود الأمم المتحدة. لذلك، وعندما نتطرق لعمليات حفظ السلام، يجب علينا إجراء فحص واقعي كي يتعلم المجتمع الدولي بأسره بعض الدروس المستفادة من نجاحاتنا وأيضا من إخفاقاتنا.

ويؤكد ذلك أهمية العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالرجال والنساء الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة، والحاجة إلى تعزيز الآلية القائمة للمشاركة. ورغم أن هناك آليات لهذا التفاعل، إلاّ أن هناك ضرورة لتعزيز الترتيبات القائمة لتحسين الحوار بين من يخططون لولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – وهو المجلس – ومن يقومون بتنفيذ هذه الولايات في الميدان، حيث يواجهون أخطارا كبيرة في معظم الأحيان. ولذا نحن على اقتناع بأن هذه المناقشة جاءت في أوانها وستزيد تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمواجهة متطلبات التحديات الحالية.

هناك حاجة إلى فهم مشترك لما ينبغي أن تكلّف به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن أن تقوم به. لقد حدث في السنوات الأخيرة تحول نحو عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر قوة وشمولية، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى صون السلم والأمن، يوكل إلى قوات حفظ السلام بصورة متزايدة تقديم المساعدة في العمليات السياسية ودعم الجهود الإنسانية وإصلاح نظم العدالة وتدريب قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين والجماعات المسلحة الأجنبية.

ونظرا لهذه التحديات، يصبح من الضروري حقا معالجة مسائل مثل درجة قوة عمليات الأمم المتحدة الحديثة لحفظ السلام، وكيف يمكن تنفيذ ولايات حماية المدنيين على أفضل وجه، وما هي مهام حفظ السلام التي ينبغي أن تضطلع بها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإلى متى. وهذا يتطلب فهما واضحا للحالة على أرض الواقع قبل وضع الولايات.

ولا بد أيضا من وضع استراتيجيات واضحة للدخول والخروج بمشاركة الأطراف المعنية الرئيسية. ولتحقيق ذلك، نؤيد تنشيط لجنة الأركان العسكرية، وبمشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن، كي تتمكن من القيام بدور أكثر فاعلية في تقديم الإسهام التقني ذي الصلة. وتتطلب جميع هذه المسائل تفاهما قويا بين البلدان المساهمة والمجلس بشأن ما هو متوقع من قوات حفظ السلام وما هو المطلوب منها لتحقيق هذه الأهداف.

ويعتمد تطوير قوات حفظ السلام على مزيج من الإرادة السياسية وتوفر الموارد من قبل الدول الأعضاء. إن انعدام الإرادة السياسية يقوض مصداقية الأمم المتحدة؛ والافتقار إلى الموارد يضاعف المشكلة بالحد من قدرة بعثة

حفظ السلام على تنفيذ ولايتها. ولذا، يتعين على الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة لتوسيع قاعدة المساهمين بالعمل مع شركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وباستغلال قدراتهم.

إن تعقيدات عمليات حفظ السلام الحديثة تشير بوضوح إلى أنه ليس هناك منظمة واحدة، حتى الأمم المتحدة، قادرة على معالجة تحديات بهذا الحجم بمفردها. فالتحديات الأمنية تتطلب نهجا جماعيا من شأنه أن يسعى إلى إقامة تنسيق على المستويين الاستراتيجي والبرنامجي. ولذا يتعين على الأمم المتحدة أن تستغل إلى أقصى حد القدرات التي يمكن أن تساهم بها المنظمات ذات الصلة، لا سيما المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. غير أن ذلك سيتطلب إقامة علاقات استراتيجية أو تعزيز القائم منها مع المنظمات الإقليمية.

إن حفظ السلام الفعال هدف نتقاسمه جميعا. ولتحقيق ذلك، يقوم مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد من الشرطة بدور هام. ونحن بحاجة إلى التركيز على تعزيز علاقاتها وتفاعلها خلال المراحل المختلفة لبعثة حفظ السلام، ولا سيما في مراحل التخطيط المبكرة لبعثة جديدة أو عندما يكون هناك تغيير في الولاية. ونحن أيضا بحاجة إلى إيلاء اهتمام لتنسيق مبادرات الأمم المتحدة المختلفة لحفظ السلام من أجل تعزيز أوجه التكامل وتفادي ازدواجية الجهود.

ولذلك، تؤيد أوغندا توافقا أقوى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع مجموعة واضحة من الأهداف التي يمكن تحقيقها في المدى المباشر والمتوسط والطويل، بغية التصدي لتحديات اليوم والغد. وندعم أيضا هدف تعزيز وحدة واتساق جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبناء قدرتها بهدف جعلها أكثر توقعا للتحديات الناشئة وتكيفا معها، كما هو الحال في الصومال. ونوصي الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالشروع في النظر بتعمق في الاقتراحات التي قدمت خلال مناقشاتنا، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن قبل نهاية العام.

وفي الختام، تشيد أوغندا برجال ونساء الأمم المتحدة لتضحياتهم المتواصلة في المساعدة في جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للعيش فيه. ونتذكر ونكرم بصورة خاصة أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على اختيار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام موضوعا لمناقشتنا اليوم. وأود أن أشكر أيضا السيد لوروا والسيدة ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن صون السلام هو أحد المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة. ولكي ننجز هذه المهمة الهامة، من الطبيعي أن يكون لدى المنظمة استراتيجية لجعل عملياتها لحفظ السلام فعالة قدر الاستطاعة. وفي هذا الصدد وكما تمت الإشارة إليه، فإن تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وثيقة مرجعية أساسية مكنتنا من القيام بإصلاحات مفيدة في الأمم المتحدة لتكييف إجراءاتنا مع الحالات الجديدة المتزايدة التعقيد.

لكن بمرور الزمن، يتعين علينا أن ننظر من جديد في كيفية التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالالتزام السياسي من قبل الأطراف الفاعلة، ومشاركة الدول، والتمويل وإنشاء البعثات وتجهيز القوات العسكرية وتنظيمها. ولذلك، نشجع اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات عسكرية، في التفكير الحالي بشأن هذه المسألة. ونشيد بالوفد الياباني على إشراكه عددا متزايدا من الدول الأعضاء في الفريق العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام التابع

للأمم المتحدة، الذي تترأسه. وفي أعقاب عملية مشتركة بين الحكومات، يحدونا الأمل أن تتمكن المنظمة من الاستفادة من الأفكار الإبداعية التي ستنشأ عن العملية بكاملها، بغية تحقيق الهدف الأساسي لتحسين أداء عمليات حفظ السلام.

ومن الأهمية القصوى أن تتمكن الأمم المتحدة من تعبئة أكبر عدد من القوات المسلحة المطلوبة لمعالجة حالات الأزمات في الوقت المناسب. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من الإسهام في بعثات السلام، لأن حفظ السلام، قبل كل شيء، مسؤولية جماعية. ومن المهم بصورة خاصة توسيع مشاركة البلدان المساهمة بقوات عسكرية، والتي ينبغي ألاّ تقتصر على عدد قليل من البلدان، بل ينبغي أن تضم جميع الدول. وفضلا عن ذلك، لا بد من بذل الجهود لدعم تلك الدول التي ترغب حقيقة في المساهمة بقوات عسكرية لكن تعوزها الموارد للقيام بذلك.

إن السعي من أجل الفعالية يتطلب منا أيضا أن نركز بصورة دائمة على ولايات عمليات حفظ السلام. والواقع، كما أكد كثيرون، فإن صياغة الولايات ما زالت موضوع مناقشة تبررها جزئيا الفجوة بين الحقائق على أرض الواقع والمهام الموكلة إلى القوات المسلحة. ويتعين علينا مواصلة السعي لتكليف القوات المسلحة التابعة للأمم المتحدة بولايات واقعية وقواعد واضحة للاشتباك من شأنها أن تكفل حماية المدنيين الأبرياء، مع قدرة ردع كافية ضمانا لنجاح العملية.

ولا يمكن تحقيق أي من ذلك دون دعم من الدول الأعضاء والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المضيفة، التي يجب عليها جميعا تقديم الدعم السياسي المتواصل والتعاون المفتوح لبعثات حفظ السلام. وما زالت أحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) صالحة وينبغي استغلالها لتعزيز هذا التعاون.

ويمكن للأمم المتحدة، بقوات مجهزة ومدربة بصورة أفضل وبولايات كافية، أن تحقق أهدافا قصيرة الأجل. بيد أن ذلك يذهب سدىً في بعض الأحيان على المدى الطويل إذا اقتصرت الأمم المتحدة على معالجة الأمن الجسدي. وينبغي لها أن تدعم أيضا العمليات السياسية وأن تساعد في تنفيذ اتفاقات السلام. وينبغي لها أن تعمل مع البلد المعني في مجال التنمية، لأن عملية السلام الدائم لا يمكن كفالتها إلا إذا تم التصدي للأسباب الجذرية للصراع؛ وهذه تتضمن الفقر والإبعاد والحكم الضعيف.

ولا يسعنا تجاهل خبرة حفظ السلام الكبيرة للأمم المتحدة. وفي حين وجدت أمثلة مأساوية في تاريخ المنظمة، من المهم أيضا تسليط الضوء على النجاحات الكثيرة جداً.

وفي السنوات الأخيرة، أظهرت المنظمات الإقليمية أيضا التزامها وقدرتها على إدارة الصراعات الكبيرة. ومن المستحسن زيادة تعزيز دورها المركزي في حفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على دعمها في ذلك الصدد. ونحن نشجع بخاصة على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، حسبما دعت إليه جميع الوفود التي شاركت في مناقشة المجلس المفتوحة في ١٨ آذار/مارس (انظر S/PV.6092). وإننا على يقين بأن الجهود ستبذل لتعزيز قدرة حفظ السلام لدى الاتحاد الأفريقي، مثلما أوصى به فريق الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة للنظر في كيفية دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام المنشأة بموجب ولاية للأمم المتحدة.

إن الموارد المتاحة محدودة، لذلك نعتقد أن علينا زيادة ترشيد عمل الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الخيارات التي من شأنها فرض تواريخ ومعايير نهائية وذاتية في بعض الأحيان تتعلق بإنهاء العمليات. ولا نزال على اقتناع بأن الانسحاب المبكّر يمكن أن يكون كارثيا وأكثر كلفة على المنظمة. وبالتالي، علينا أن نقيّم بشكل أفضل الخطر الناجم عن عدم الاستقرار وعودة

اندلاع الأزمة قبل إنهاء عملية أو الانتقال إلى مرحلة بناء السلام. وعلى وجه التحديد، خلال المرحلة الخاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي للأمم المتحدة كفالة نجاح العملية وكفالة توفير المال لذلك.

ونشيد بالرجال والنساء الذين، من خلال عمليات حفظ السلام، يوفرون الأمن والاستقرار في مناطق الصراع، وقد فقد العديدون منهم أرواحهم. إن الحرب مأساة، ونرى أنه يجب أن نعمل المزيد لمنع اندلاع الصراعات. وعلينا أيضا أن نركز أكثر على منع الصراعات، بما في ذلك تعزيز الوساطة وإيجاد آليات للإنذار المبكر بغية منع الأزمات الناجمة من الاندلاع والتحول إلى صراعات مفتوحة. وهذه النُهُج مستحبة أكثر وهي أقل تكلفة بكثير من حفظ السلام أو استعادة السلام أو عمليات بناء السلام.

إن البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والشركاء الماليين والمنظمات الإقليمية كل له نصيبه من المسؤولية عن تنفيذ عمليات حفظ السلام. وعلينا أن نحاول تقليص فجوة الاتصال في ما بين هذه الأطراف وعلينا إشراكها في مختلف مراحل إنشاء عمليات حفظ السلام. ونعتقد أنه إذا عملنا معا سوف تساعد مداولاتنا الراهنة على بناء الثقة بين جميع الأطراف الرئيسية وتعزز فعالية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود القول إننا نؤيد التوصية التي قدمها ممثل فرنسا الدائم بشأن إيلاء اهتمام أكبر لمسألة اللغات في عمليات حفظ السلام.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشكركم، السيد الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم التي توفر محفلا مفيدا للأطراف المعنية لإجراء مناقشة معمقة للحالة المتعلقة بحفظ السلام للأمم المتحدة والتحديات العديدة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونتطلع إلى تقرير الأفق الجديد الذي سيقدمه الأمين العام قريبا.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما فتئت تتطور لأكثر من ستة عقود؛ وأصبحت أداة هامة لصون السلم الدولي وبناء الأمن الجماعي. وتطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من دورها الأولي المتمثل في الإشراف على وقف إطلاق النار، إلى عمليات متكاملة ومتعددة القطاعات ومتعددة الأوجه تشمل المجالات السياسية وحقوق الإنسان والأمن. وتواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حالة من الطلب المتزايد عليها واتساع نطاقها وتزايد التنوع في ولاياتها، وزيادة التعقيد فيها. وهذه الحالة أوجدت المزيد من الطلبات على هذه العمليات من حيث التمويل والموظفين والإدارة. وبغية تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم إجراء الإصلاحات الضرورية.

أولا، نعتقد أنه لزيادة فعالية هذه العمليات، المهم تعزيز وتوطيد شكلها وتخطيطها الاستراتيجيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يكرس اهتمامه للتنسيق بين حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي إيلاء الاهتمام نفسه للتسوية السياسية للصراعات المسلحة من جهة، ونشر عمليات حفظ السلام من جهة أخرى ومن الأهمية بمكان كفالة وجود سلام للحفاظ عليه. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما لنُهُج أخرى يمكنها أن تسفر عن التسوية السياسية للنزاعات، بغرض خفض تكاليف حفظ السلام.

ثانيا، بغية زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الضروري كفالة تزويد العملية بالموارد المالية التي تحتاجها. وإزاء الأزمة المالية العالمية الآخذة في الاتساع واستمرار ارتفاع تكاليف حفظ السلام، فإن الموارد المتاحة لحفظ السلام باتت تشح بصورة متزايدة. ونحث الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة تسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد بغية كفالة الاضطلاع بعمليات حفظ السلام على نحو سلس. ومن جهة أخرى، ولكي يتم الوفاء بالطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، نرحب كذلك باستكشاف أقنية أخرى لتمويل حفظ السلام. ونحبذ تعزيز تقييم ورصد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تعزيز فعالية استعمال الموارد وكفالة تخصيص الموارد المحدودة للمجالات الهامة.

ثالثا، ولكي نزيد فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الضروري تعزيز القدرة على زيادة عدد الموظفين والأعتدة. ويكمن العامل الرئيسي لترجمة الالتزام بالسلام إلى نتائج حقيقية على الأرض في القدرة على زيادة الموظفين والأعتدة بدرجة كافية وفي الوقت المناسب. ونشجع المزيد من الدول الأعضاء على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المنظمة ينبغي أن تقدم المساعدة إلى البلدان المعنية عن طريق تدريب موظفي حفظ السلام التابعين لها. ونحن ندعم استمرار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة بهدف تعزيز قدرتها على الانتشار السريع وتوطيد سبل الاتصال مع البلدان المساهمة بقوات.

إن لدى أفريقيا متطلبات خاصة تتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، هناك ٧٥ في المائة من حفظة السلام ينتشرون في أفريقيا. لذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع الاتحاد الأفريقي على القيام بدور أكثر نشاطا. والمهم أيضا تعزيز التعاون الاستراتيجي بين هذين الطرفين.

رابعا، بغية زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم كفالة التفاهم والمشاركة الكاملين للأطراف المعنية. ففي السنوات الأخيرة، تم توجيه اللوم إلى بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنها كانت أقل من عادلة ونزيهة. علاوة على ذلك، يواجه موظفو حفظ السلام تحديات أمنية قاسية على الأرض. وقد يكون هناك العديد من الأسباب وراء هذه الحالة، لكن أحدها هو عدم فهم البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام. لذلك، فإن التقيد بمبادئ حفظ السلام الثلاثة لداغ همرشولد أساس هام لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن العملية التي يتم بموجبها اتخاذ قرار بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وانتشارها ستتعلق بعدة أطراف، بما فيها مجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات. ومن الضروري السماح لها بتقديم مزاياها المقارنة، وتعزيز التعاون والتشاور فيما بينها. من المهم جدا الاستفادة من حكمة وقوة جميع الأطراف المعنية.

خامسا، بغية زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم تحسين إدارتها. ونؤيد الجهود التي تقوم بها حاليا الأمانة العامة للإبقاء على اتصال وثيق مع المجلس وكفالة أن تكون ولاية عمليات حفظ السلام ذات أهداف أشد تحديدا، وواقعية. ونؤيد تحسين إدارة قدرة عمليات حفظ السلام؛ ونؤيد في الوقت نفسه أن أي تدابير تتخذ في هذا المجال يجب أن تكون شفافة. ولا بد من تزويد مقر الأمم المتحدة بعدد كاف من الموظفين المقتدرين، ومن المهم تزويد كل بعثة بممثل خاص للأمين العام وقائد قوات مؤهل تأهيلا عاليا. وعلى رأس ذلك من اللازم زيادة تعزيز التنسيق بين المقر والميدان. ونؤيد الأمانة العامة في مواصلة جهودها لاستكشاف الوسائل اللوجستية الملائمة ونشجع أيضا الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك بتقديم المساعدة في هذا المجال.

إن الصين ما فتئت تشارك بهمة في عمليات حفظ السلام وأدلت بدلوها في قضية عمليات حفظ السلام التابعة

للأمم المتحدة. ونؤيد إصلاحات معقولة في عمليات حفظ السلام ونحن على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى تحقيقا لهذه الغاية.

السيد هيلر (تكلم بالإسبانية): لقد سرتنا جدا المبادرة التي أخذ زمامها الوفد التركي بعقد هذه المناقشة وبلورة الورقة المفاهيمية بشأن عمليات حفظ السلام. وهذا أعطانا فرصة للاستمرار في المناقشة الجماعية داخل منظمتنا لتحسين علاقات العمل والاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بأموال والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

كذلك نشعر بالامتنان للعرض الذي قدمه السيد آلين لي روي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني.

ويسرنا أن نرى الوثيقة التي ستكون الأساس لتعريف الأفق الجديد ارتكازا على تعزيز تقارب الشراكات حول الهدف، وعمل ومستقبل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاقتراح المتعلق بوضع خطة شراكة جديدة تضم ثلاثة عناصر: أولا، تحسين وحدة وتماسك الجهات الفاعلة المشتركة في إدارة وتخطيط عمليات حفظ السلام؛ ثانيا، إضفاء درجة أكبر من المصداقية على العمليات نفسها؛ وثالثا، تعزيز قدرتها بحيث يتسنى لها الاستمرار لتصبح أداة لضمان السلم والأمن العالميين. ونأمل من المقترحات المنبثقة عن هذه الجلسة أن تمكن من إنشاء آليات أفضل للحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

وخلال مناقشة مجلس الأمن السابقة بشأن هذا الموضوع التي جرت في كانون الثاني/يناير، شدد وفدي على الحاجة إلى تحديد المجالات التي نحتاج فيها إلى المزيد من العمل والممارسات الحميدة التي يمكن تطبيقها في المستقبل، بالنظر إلى زيادة تعقد السيناريوهات الدولية التي تواجهها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يبدو لنا أن هناك خمسة مجالات رئيسية، ألا وهي: مركزية عملية صنع القرار في أية عملية من عمليات حفظ السلام؛ الحاجة إلى قيادة سياسية محددة للمساعدة في تحديد الظروف التي ستقرر نجاح البعثة؛ الأخذ في الحسبان الطابع المتعدد الأبعاد للعمليات وطبيعة الصراعات للتوصل إلى نُهج جماعية قائمة على أنماط مختلفة من التعاون بتنسيق أكثر على الصعيد الاستراتيجي والبرنامجي؛ أهمية حماية السكان المدنيين بوصف ذلك عنصرا جوهريا في تعزيز العمليات السلمية والحاجة إلى إنشاء آلية تخطيط وتنسيق فعالة.

إن المكسيك مهتمة في التماس مقترحات مشتركة لتحسين تصميم وتخطيط وإعداد وإدارة عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، من المهم مشاركة البلدان المساهمة بقوات كون ذلك سيوسع وسيثري من رؤية العمليات ويحسن من قدرتها على البقاء بدمج معرفة وخبرة وممارسات تلك البلدان. ويجب أن نشدد على حاجتنا إلى تقييم كيفية تحسين حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال في الصراعات المسلحة وفعالية الشراكات الاستراتيجية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الموجودة في الميدان. ومن الجدير بالذكر أن المكسيك، أكبر مساهم مالي من أمريكا اللاتينية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملتزمة بهذه الأهداف.

وعلى الرغم من وجود العديد من المقترحات التي طرحت على مر السنين من أجل تحسين الاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بأموال والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، لم نتمكن من وضعها بصورة رسمية. فالقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) أوصى بتعزيز النظام من خلال المشاورات الخاصة، ولكننا لم نفلح بعد في إضفاء الطابع

المؤسسي على هذا المقترح. وعلينا أن نقرر ما إذا كان الهيكل الحالي والآليات القائمة للحوار بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات مناسبة، أو بخلاف ذلك، ينبغي لنا وضع طرق وأساليب جديدة للنهوض بمناقشة أكمل. وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن ننظر فيما إذا كان من المستصوب وضع حوار أو أشكال تفاعلية يمكن أن تكون حتى أكثر فعالية.

وثمة جانب واحد يمكننا النظر فيه بغية إضفاء الطابع الرسمي على المقترحات النابعة من هذه المناقشة يتمثل في الطلب إلى الأمين العام إنشاء آلية مع البلدان المساهمة بقوات في إطار إدارة عمليات حفظ السلام يمكن أن تقدم الدعم والمشورة في الوقت المناسب للأمين العام قبل أن إنشاء ولايات معينة. وسيكون ذلك في شكل مجلس استشاري.

وسيكون من المفيد أيضا زيادة مشاركة إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات في كل عملية وفي كل تحليل يقوم به المجلس لكل ولاية قبل تجديد ولاية البعثة الأخيرة أو تغييرها. وهذا سيمكن من إجراء استعراض محدد وفي أوانه للمنجزات والتحديات والفرص التي تواجهها كل بعثة، والأولويات وعناصر البقاء لكل ولاية. وسيكون أيضا من المستصوب تحديث الطلب الوارد في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بحيث يفرد الأمين العام دائما في تقريره عن عمليات حفظ السلام قسما عن المناقشات التي يجريها مع البلدان المساهمة بقوات.

أن تعقد عمليات حفظ السلام يجسد الحاجة إلى التماس آليات أوسع وأكثر مرونة للتكامل والتنسيق فيما بين سائر هيئاتها ومع الكيانات الأخرى العاملة في مجال حفظ السلام. لقد ساعدنا اليوم في تحسين الحوار مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة والبلدان المساهمة بالموارد في عمليات السلام. في المستقبل نعتقد أنه سيتعين علينا أيضا أن نشمل في هذا الحوار الذين يساهمون من خلال أنشطة أخرى، من قبيل تشييد المستشفيات ومساعدة اللاجئين ودعم العمليات الانتخابية، وبناء المؤسسات وتوفير التدريب والتعليم والصحة وبرامج النظم القضائية، من بين أمور أخرى. ومن المهم الاستفادة من خبرة هذه البلدان وأخذها في الحسبان عندما نصمم عمليات حفظ السلام.

ومن الحيوي أيضا النهوض بالحوار الدائر مع المساهمين الماليين الرئيسيين في عمليات السلام. وفي هذا الصدد علينا أن نتأمل في توزيع المسؤوليات المالية بين مجلس الأمن والجمعية العامة في مجال عمليات حفظ السلام، وخاصة بالنظر إلى انتشارها.

ينبغي ألا ننسى أننا نجد أنفسنا في خضم أزمة مالية عالمية خطيرة بشكل خاص، تجعل عبء الالتزامات المالية للدول والمنظمات الدولية أكبر. وهذا درس قيم للمستقبل لا يمكننا تجاهله.

وختاما، تعتقد المكسيك أنه، لضمان مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها، يتعين علينا إنشاء عمليات سلام لديها ما يكفي من الموارد المالية والسياسية والعسكرية للوفاء بولاياتها على أكمل وجه بالشروط التي أوضحناها.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم على عقد مناقشة اليوم. ونرحب بالفرصة لسماع آراء الدول الأعضاء التي تضطلع بدور بارز في جعل خطط الأمم المتحدة لحفظ السلام أمرا واقعا في وقت لاحق من الجلسة. وأود أن أشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على العمل الهام الجاري في إدارتيهما وعلى الموجز التنفيذي للعمل الذي اضطلعت به إدارتيهما مؤخرا. وتغطي إحاطتيهما الإعلاميتان اليوم بعض الخطط المهمة للإصلاح.

تؤيد المملكة المتحدة تماما بذل جهد جديد لضمان إجراء حوار ذي مغزى بين الأمانة العامة التي تخطط لعمليات حفظ السلام وتديرها؛ ومجلس الأمن الذي يوافق على الأهداف السياسية؛ والمساهمين بقوات جيش وشرطة الذين يساهمون بالأفراد. وسيساعد تعزيز المشاورات على ضمان أن يكون لدينا معا فهم مشترك لغرض كل بعثة؛ وأن ننشئ ولايات واقعية وقابلة للتنفيذ والإدارة؛ وأن نضمن التخطيط للبعثات على نحو أكثر اتساقا وتكاملا؛ وأن نستغل الموارد المتاحة أفضل استغلال.

لقد شهد هذا العام إطلاق عدد من المبادرات بشأن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى مجتمع الأمم المتحدة. وأعتقد أن مختلف المبادرات تجسد الهم الشاغل لنا جميعا إزاء ما يتطلبه حفظ السلام في بيئات تزداد تعقدا بصورة مطردة من بذل جهود أكبر لضمان تحقيقنا للأثر الذي نريده، وأن المبادرات الحالية تكمل بعضها بعضا وتدعم إحداها الأخرى.

لقد تحدث السفير ريبير ممثل فرنسا عن المبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة وفرنسا في مجلس الأمن. وهدفنا هو تحسين نهج المجلس نفسه بخصوص عملية إنشاء ولايات بعثات حفظ السلام واستعراضها. ونحن نحرز تقدما ونخطط للتفكير مليا في ذلك الأمر أثناء رئاسة المملكة المتحدة للمجلس في آب/أغسطس. وهدفنا هو ضمان اضطلاع مجلس الأمن بدوره في تحسين الإدارة الاستراتيجية لحفظ السلام. ونحن لا نسعى إلى التعدي على أجزاء المناقشة الواسعة التي ما زالت من صلاحية الجمعية العامة. وحفظ السلام مورد مهم يخصنا جميعا ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان أن تسفر الموارد والجهود الهائلة المبذولة في حفظ السلام عن أفضل النتائج الممكنة.

درس مجلس الأمن في الماضي كيفية تعزيز المشاورات مع البلدان من خارج عضويته التي تسهم بأفراد وموارد في عمليات حفظ السلام. وشكل الموضوع أحد جوانب تقرير الإبراهيمي، وأنشأ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠١) نظاما محسنا للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بهدف بناء فهم مشترك لولاية بعثة ما وطريقة تنفيذها.

إن الطابع المتطور لحفظ السلام يتطلب أن نعيد النظر في كيفية قيامنا بهذا العمل، وبصفة خاصة، في مشاركة البلدان المساهمة بقوات. وقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد على هذه النقطة في اجتماعات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن برئاسة اليابان. وتود المملكة المتحدة أن يتم الاستفادة بدرجة أكبر من الهياكل والاجتماعات المنشأة عملا بقرارات سابقة.

والتواصل بين المساهمين والأمانة العامة وأعضاء المجلس في وقت مبكر بخصوص التحديات والفرص التي تواجهها بعثة ما، قبل وقت كاف من اتخاذ المجلس لأي قرار، يعني أن تكون القرارات بشأن تمديد ولاية لحفظ السلام أو تعديلها أو إنهائها قرارات أكثر استنارة ومدروسة بصورة أكمل.

كما ينبغي أن تتناول المشاورات التحديات المواضيعية التي تواجه حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، فإننا بحاجة إلى قدر أكبر من الوضوح والتوافق في الآراء بشأن ما الذي يمكن توقعه بصورة معقولة من عمليات حفظ السلام في ما يتعلق بحماية المدنيين. ولقد أتيحت لنا فرصة لمناقشة بعض هذه المسائل في مناقشتنا الأسبوع الماضي، وسيتاح لنا المزيد من الفرص للتعامل مع المسألة أثناء رئاسة النمسا. ونأمل أن يكون هذا الموضوع أيضا مادة للنقاش أثناء دورة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في العام المقبل.

وقد رأى المجلس على الطبيعة أهمية بناء القدرات المحلية في البلدان التي توجد فيها عمليات لحفظ السلام، وبخاصة جهازي الشرطة والأمن المحليين. واتضح من زيارات

المجلس الأخيرة إلى هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا أن هذه المسألة تحظى بقدر ضئيل جدا من الاهتمام وأنه ما زال هناك اعتماد كبير على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حفظ الأمن على المستوى المحلي. وإذا كنا نرغب في تحقيق الملكية الوطنية التي نناضل جميعا من أجل الوصول إليها، يجب علينا التركيز على ضمان تحديد أهداف بناء السلام، وبخاصة للقدرات المحلية في القطاع الأمني، في البداية.

تقترح إدارة عمليات حفظ السلام في الموجز التنفيذي لتقرير ''الأفق الجديد'' المقبل أن ينظر مجلس الأمن في سبل تعبئة تحالفات الدول وغيرها من الأطراف لضمان الدعم السياسي والعملي لبعثات الأمم المتحدة. ونحن نرحب بهذا الاقتراح. وأحد الإمكانات المتاحة أن يتم تحديد دولة رائدة من بين مجموعة من المساهمين الأساسيين، يمكن إشراكها في التخطيط لبعثة بعينها وإنشائها من البداية.

والمملكة المتحدة تؤيد بقوة أهداف مشروع ''الأفق الجديد'' التي حددتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويتعين علينا الآن الاتفاق على جدول أعمال جديد للشراكة بين الدول الأعضاء لضمان كفاءة عمليات حفظ السلام ونجاحها في المقام الأول. وقد استرعى انتباهي بشكل خاص مقترحات السيدة ملكورا بخصوص تجميع مجموعات عناصر الدعم للبعثات في نفس المنطقة والاستعانة بالمزيد من الموظفين المحليين والموردين المحليين والإقليميين وصياغة نهج الأمم المتحدة بما يتواءم مع الاحتياجات المتباينة لمختلف مراحل عمليات حفظ السلام وتقصير الجداول الزمنية المحددة للمشتريات للسماح بنشر القوات على نحو أسرع. ونتطلع إلى العمل مع كل من إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام للمساعدة في بلوغ هذه الأهداف الصعبة ولكنها مهمة في إطار أهدافنا الأوسع بشأن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد غييرمت (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم وإلى وفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة. ونرى أن هذه فرصة قيمة للغاية لتبادل وجهات النظر حول التحديات الراهنة لعمليات حفظ السلام، وبخاصة في وقت تجري صياغة عدة مبادرات لمناقشة هذا البند داخل مجلس الأمن وخارجه. ويسعدنا بصفة خاصة أن نرى مشاركة العديد من البلدان المساهمة بقوات جيش وشرطة ونأمل أن نتمكن من الاستمرار في ممارسة إشراك هذه البلدان في مناقشات المجلس بشأن هذا البند.

تدعو الورقة المفاهيمية التي وزعها وفد تركيا إلى التركيز على الموضوع المهم المتمثل في العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات جيش وشرطة. وهذا موضوع يناقشه المجلس منذ ما يزيد على ١٥ عاما وكان مادة للعديد من البيانات الرئاسية والقرارات عبر الأعوام، وهو ما يظهر أهمية الموضوع.

ومع ذلك، فإننا نواصل مناقشة هذه المسألة لأننا ندرك، للأسف، أن مستوى التفاعل بين الشركاء الرئيسيين المشاركين في عمليات حفظ السلام ما زال محدودا جدا. ولقد شهدنا جميعا الفجوة الواسعة القائمة بين المجلس والبلدان المساهمة والأمانة العامة وحتى البلدان المضيفة. وهذه الحالة تثير بالغ قلقنا لأن من الواضح بالنسبة لبلدنا أن الاتصال والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات حفظ السلام عامل حاسم في نجاح أي بعثة في حين أن غيابهما يمكن أن تكون له تبعات خطيرة على أرض الواقع.

ومن أجل تحسين وتعزيز هذه الشراكة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والبلد المضيف، فإننا بحاجة إلى إجراءات استباقية ومحددة من جانب جميع الجهات

الفاعلة. ومن الواضح لنا، عقب تجربتنا بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أنه يتعين علينا تغيير الثقافة المؤسسية الإقصائية السائدة داخل المجلس لجعله أكثر شمولا.

وفي هذا السياق، سيظل من أولويات بلدنا خلال الأشهر الستة المقبلة العمل مع الوفود الأخرى في المجلس لضمان الامتثال الكامل للمعايير الحالية، وبخاصة مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507، والقرارين ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) والمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، والتشجيع على اتخاذ خطوات محددة لزيادة تواتر، وبالدرجة الأولى، نوعية التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والبلدان المضيفة، وبخاصة على مستوى الخبراء. وبالمثل، نأمل أن يكون من بين نتائج مبادرة فرنسا والمملكة المتحدة المتعلقة بتحليل مختلف جوانب عمليات حفظ السلام تجديد التزام المجلس بتعميق التفاعل فيما بين تلك الأطراف الفاعلة. ونأمل أن يتحقق ذلك.

كما ننظر بصورة إيجابية للغاية إلى جهود وفد اليابان – الذي نشكره على دوره الريادي – بصفة بلده رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ولدى تنظيم اجتماعات الفريق العامل مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ونأمل أن تستمر تلك الممارسة، ونعتقد أنه سيكون من المهم النظر في إمكانية عقد اجتماعات مماثلة بشأن كل بعثة على حدة قبل التجديد التالي لولاياتها.

وفي الماضي، دعت كوستاريكا أيضا إلى تعزيز إشراك الأمانة العامة أثناء عملية صنع القرار في المجلس بشأن عمليات حفظ السلام. فعندما يجتمع خبراء المجلس للتفاوض على قرار ما، ينبغي أن يأخذوا مشورة الأمانة العامة في الاعتبار، مثلما شهدنا ذلك في العديد من المفاوضات في الجمعية العامة، وحيث سمعنا فعلا أن المجلس فعل ذلك في السنوات الأخيرة. ويمكن للأمانة العامة على هذا المنوال، أن توافي المجلس في الوقت المناسب بمعلومات عن التداعيات العملية والتشغيلية والمالية لاقتراحاته.

وقد اتخذت خطوة هامة مؤخرا بإنشاء فريق الخبراء المعني بحماية المدنيين، الذي يمكن لأعضاء المجلس من خلاله أن يتفاعلوا مع مسؤولين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل التفاوض بشأن الولاية. غير أنه ليس هناك قدر مماثل من التفاعل مع كيانات أخرى تابعة للأمانة العامة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

وكما قلنا في السابق، إن تعزيز العلاقات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية المنخرطة في عمليات حفظ السلام مسؤولية تقع على كاهل الجميع، وليس على المجلس فحسب. ويجب على الأمانة العامة أن تكفل موافاة المجلس والبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب بمعلومات مفصلة، لا سيما في حالات الأزمة. كما نعتقد أنه يمكن للأمانة العامة أن تبذل المزيد من الجهود لتشاطر المعلومات مع جميع أعضاء المجلس – وألا تقتصر في ذلك، كما نرى أحيانا، على بعض الأعضاء، وعلى الأعضاء الدائمين أساسا.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أننا بحاجة إلى تعزيز فرص الحوار مع البلدان المساهمة بقوات، يساورنا القلق لأن الفرص القائمة فعلا تستخدم على نحو منقوص، لا سيما الاجتماعات السرية التي يعقدها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، التي تكون المشاركة والتفاعل فيها على أدنى مستوى، حتى لا نقول منعدمتين أصلا. ونود أن نسمع آراء البلدان المساهمة بقوات بشأن الكيفية التي يمكن أن نجعل بها تلك الاجتماعات أكثر تفاعلية، أو ما إذا كانت تعتقد أن شكلا آخر من أشكال الحوار سيؤدي إلى تعزيز التفاعل بصورة أكبر.

كما يود وفدي دعوة البلدان المضيفة إلى زيادة الاستفادة من الجلسات العلنية للمجلس لإثارة جوانب محددة

للعمليات. ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن نعمل معا كافة على تحسين تفاعل المجلس مع الجمعية العامة، لا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

وتدرك كوستاريكا أن بعض توصياتنا يمكن أن تطيل أمد مفاوضات المجلس أو تزيد من مستوى عملنا. إلا أننا على اقتناع أيضا بأن تعزيز التفاعل فيما بين جميع الأطراف الفاعلة وزيادة طابعه الجوهري سيمكنان المجلس من اتخاذ قرارات أفضل، وتصميم ولايات أوضح وأكثر قابلية للتنفيذ، وكفالة تنفيذ تلك القرارات على نحو أكثر فعالية في الميدان. والأهم من ذلك، نعتقد أن تلك الاقتراحات ستساعد على تعزيز الثقة بين مختلف المشاركين في عملية من عمليات حفظ السلام، وستسهم بالتالي في تعزيز الشراكات التي تدعم ذلك النشاط النموذجي للجمعية العامة وتضفي الشرعية عليه.

ويود وفدي أن يشكر السيد لوروا والسيدة ملكورا على بيانيهما القيمين، وعلى تعميمهما للموجز التنفيذي لوثيقة الأفق الجديد وعرضهما لبعض من نقاطها الرئيسية في هذه المناقشة. وسينتظر وفد بلدي النشر النهائي للوثيقة قبل تقديم إسهامات بناءة في التوصيات الواردة فيها. غير أننا نغتنم هذه الفرصة للنظر باختصار في ثلاث نقاط أثيرت في الوثيقة.

أولا، نتفق مع النقطة الهامة المتعلقة بوجوب أن تكون عمليات حفظ السلام جزءا من حل سياسي، مع ضرورة أن نتصف بقدر أكبر من الابتكار لدى استخدام النطاق الواسع من الصكوك المتوفرة للمجلس فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها كما قلنا في كثير من المناسبات. ولذلك السبب، نتطلع باهتمام إلى صدور التوصيات على هذا النحو. وسيكون من المهم، على ما يبدو لنا، أن تشمل تلك التوصيات اقتراحات محددة بشأن العمليات الحالية التي يمكن أن تنشر فيها تلك الأدوات السياسية الإضافية.

ثانيا، نأمل أيضا أن نتلقى توصيات واقتراحات بشأن الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتعبئة تحالفات الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء لدعم عمليات حفظ السلام، لا سيما وأننا شهدنا نجاح ذلك النهج في هايتي. وسيكون من المجدي لو تضمنت الوثيقة حالات محددة لعمليات جارية يمكن فيها اتباع ذلك النوع من الاستراتيجيات.

ثالثا، نتفق مع الطابع الملح لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات اللازمة لتحديد تنفيذ الولايات الرئيسية لعمليات حفظ السلام، مثل حماية المدنيين. وقد دأب بلدي خلال الأشهر الأخيرة على الدعوة في مختلف المحافل إلى ضرورة إطلاق عملية لوضع مبادئ توجيهية واضحة وواقعية ومناسبة وتحديد شروط عملية فيما يتعلق بالموارد والتدريب، تشكل المهام الإضافية المتصلة بحماية المدنيين. ولذلك، نترقب باهتمام صدور التوصيات بشأن هذا الموضوع.

وأخيرا، ستواصل كوستاريكا العمل بصورة ملتزمة لتعزيز إجراء مشاورات وثيقة فيما بين جميع الشركاء المنخرطين في عمليات حفظ السلام، آخذين في الاعتبار جميع الأوقات أن جهودنا سيكون لها أثر مباشر على حالات وحياة ملايين المدنيين في الصراع المسلح، وهو سبب وجود عمليات حفظ السلام.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أشكركم أولا على تنظيم هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام، التي نأمل أن تكون حلقة هامة في عملية إصلاح عمليات حفظ السلام. كما أتقدم بالشكر إلى السيد لوروا والسيدة مالكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

بدأت الأمم المتحدة منذ سنوات تأسيسها الأولى باستخدام قوات حفظ السلام كإحدى أدوات السلام

والاستقرار، إلى جانب الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام فعاليتها في كثير من البلدان، حيث وصلت تلك البلدان إلى مرحلة الأمن والاستقرار، كما هو الحال في كمبوديا وموزامبيق والسلفادور وغواتيمالا. ونشد حاليا نجاحا متواصلا لبعض عمليات حفظ السلام، كما هو الحال في بوروندي وسيراليون. ولكن يجب ألا ننسى أن بعض العمليات سجلت فشلا ذريعا في تحقيق السلام في الوقت المناسب وحماية المدنيين. ونتيجة لذلك، شاهدنا فظائع لم تخطر على البال، كما حصل في البوسنة والهرسك ورواندا والصومال.

ورغم إخفاقات عمليات حفظ السلام ونجاحاتها، فإنها تبقى الأداة الأكثر ملاءمة لتثبيت السلام والاستقرار والحفاظ على أرواح المدنيين. غير أن الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام وزيادة حجمها وتكلفتها أثار تساؤلات حول مدى فعاليتها والأسلوب الأمثل لإدارتها وتعزيز قدراتها وكيف يمكن توفير الموارد البشرية والمالية لها. وهناك تساؤلات أخرى تتعلق بطبيعة عملها، مثل كيف ومتى تستخدم القوة؟ وما هي الطريقة الأمثل لتنفيذ ولايتها في حماية المدنيين؟

لقد بُذلت جهودا كبيرة لإصلاح التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها، بداية بتقرير الأخضر الإبراهيمي، ثم جدول أعمال الإصلاح لعام ٢٠١٠، وأخيرا إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني. وقد ساعدت أعمال اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة في متابعة عملية الإصلاح وتقييمها. ونحن نتطلع إلى الورقة غير الرسمية حول الأفق الجديد لإصلاح عمليات حفظ السلام التي ستقدمها الأمانة العامة خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة والتي حصلنا على ملخص تنفيذي لها.

ونأمل أن يفضي النقاش الذي بدأ في مجلس الأمن بمبادرة فرنسية بريطانية حول إصلاح عمليات حفظ السلام إلى نتائج ملموسة من خلال شراكة واسعة يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة، وتستفيد من تجارب وخبرة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. ولا شك أن هناك أهمية قصوى لانخراط البلدان المساهمة بقوات في دراسة أوجه القصور في عمليات حفظ السلام وسبل تعزيز فعاليتها في إطار ولاية واضحة ومتفق عليها وقابلة للتحقيق. ونعتقد أن الوقت قد حان لتوسيع قاعدة الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، بحيث يساهم فيها عدد أكبر من الدول، ويمكن أن يتحقق ذلك بتوفير الموارد المالية للدول الراغبة في المساهمة بقوات والتي لا تتوفر لديها القدرة على توفير الاسلحة والمعدات اللازمة لقواتها.

إن إنشاء أو تجديد ولاية من ولايات عمليات حفظ السلام يجب أن يكون متوافقا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتقيد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها، وأهمها الحصول على موافقة الأطراف المعنية، والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، والالتزام المطلق بالحياد، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة مشاركة البلدان المساهمة بقوات مشاركة تامة في جميع نواحي عمليات حفظ السلام، وفي كل مرحلة من مراحلها.

إن الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام يحتم النظر في تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا المجال، وتشجيعها على الانخراط بدرجة أكبر في إقامة السلام وحفظه من خلال آليات إقليمية.

ولا شك أن الاتحاد الأفريقي يأتي على رأس تلك المنظمات، لسببين: أولهما أن أغلب الصراعات المسلحة

قائمة في القارة الأفريقية؛ والثاني أن الاتحاد الأفريقي أصبح له آلياته الخاصة بحفظ السلام حيث أنشأ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأصبح يضطلع بدور متزايد في مجال عمليات حفظ السلام، ولديه مبادرات تستحق التشجيع والدعم. لذا، نؤكد على أهمية الاستمرار في تنفيذ خطة العمل المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الأجلين القصير والطويل، وتعزيز التعاون المباشر فيما يتعلق بتعزيز قدرات عملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشعر بالارتياح لما أشار إليه السيد لو روا منذ قليل في هذا الشأن.

إن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد في الغالب على وجود عملية سياسية نشطة مواكبة لها، يشترك فيها جميع أطراف النزاع بتصميم كامل على عدم العودة إلى العنف وانتهاج سبيل الحوار لحل جميع الخلافات. ومن المهم أن يكون هدف بناء السلام ضمن ولاية بعثات حفظ السلام وأن يساعد البلد المعني في الملكية الوطنية لعملية بناء السلام من خلال المساهمة والمساعدة في جهود إعادة الإنعاش. وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز قطاع الأمن، وخاصة وجود قوة شرطة فعالة وجهاز قضائي قادر وتمكين الدولة من بسط سلطتها على جميع أراضيها.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نحن ممتنون للسفير إلكين على عقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب وإشراك البلدان بمساهمة بقوات وأفراد شرطة في المناقشة. والولايات المتحدة تعرب عن تقديرها العميق لفرصة الاستماع إلى آرائها، ونحيي التضحيات التي قدمها رجالها ونساؤها الشجعان الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة. اسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

معظم ما استمعنا إليه للتو ترديد لما تقوله الأطراف الرئيسية. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنقذ أرواحا. إنها تمنع الحروب من التصاعد والانتشار، ويمكن أن تعطي الأمل بعد عقود من اليأس، كما أبلغنا القادة المنتخبون ديمقراطيا في بلدان مثل هايتي وليبريا وتيمور - ليشتي وسيراليون وبوروندي.

لكن، رغم كل الأعمال الجيدة التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أنها تواجه تحديات خطيرة، بالطبع. وتحذر الحكومات المضيفة من أن العنف قد يعود إذا ما غادر أصحاب الخوذ الزرق بسرعة أكثر من اللازم. ويتوسل المدنيون من أجل حماية أفضل من عصابات النهب والسلب، والجماعات المتمردة والجنود المنشقين. ويشير المساهمون بقوات وأفراد شرطة إلى فجوة تزداد اتساعا بين المخاطر التي يواجهونها على الأرض ومستوى الإسهام الذي يحظون به عندما يجري مناقشة الولايات هنا في المجلس. ويكافح المساهمون الماليون، وسط مخاض أزمة اقتصادية عالمية، لتطبيق انضباط في الميزانية، وتقليل الإهدار ومنع إساءة الاستغلال.

وتدعو الأمانة العامة إلى تقديم الدعم السياسي لدفع جهود حفظ السلام قدما ولتشكيل قوات أفضل تجهيزا ويمكن نشرها بسرعة. وتحتاج بعثات حفظ السلام في أحيان كثيرة إلى قيادة أقوى وتعاني تأخيرات مستمرة في الحصول على أفراد تحتاج إلى جهودهم ومواد ضرورية. ويتساءل أعضاء مجلس الأمن عما إذا كان الأسلوب الذي نصدر به الولايات لتلك البعثات يحقق إنصافا لكل أولئك المعنيين وللمسؤوليات التي يجب أن نتحملها جميعا في هذا المجلس.

ولا تنتهي تلك المسؤوليات عندما نعتمد ولاية لحفظ السلام. ففي كثير من الأحيان، إنها تبدأ باعتماد الولاية. والتصدي لتلك التحديات أحد أولوياتي القصوى،

والولايات المتحدة تقف مستعدة لأداء دورها. واسمحوا لي أن أذكر خمسة من المبادئ التي ستوجه نهجنا.

أولا، سنسعى إلى ولايات موثوق بها يمكن الوفاء بها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنحث المجلس على مواصلة تقييم كامل مجموعة الاستجابات لتحد ما. ولا ينبغي السماح للعصابات سيئة التسليح وغير المنظمة، وجماعات المتمردين، وآخرين خارج عملية سلام بإجهاض ولاية لحفظ السلام أو إعاقة نشر للأمم المتحدة. ولدى حفظة السلام في أحيان كثيرة تفويض باستخدام القوة المناسبة للدفاع عن أنفسهم والوفاء بولايتهم، بما فيها حماية المدنيين الذين يحدق بهم خطر عنف وشيك. يجب أن يكونوا مستعدين وقادرين على عمل ذلك.

وفي نفس الوقت، نحن نسلم بأن أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يستطيعون عمل كل شئ والتوجه إلى كل مكان. هناك حدود لما يمكن أن يحققوه، خاصة وسط حرب شاملة أو في مواجهة معارضة من الحكومة المضيفة.

بعثات حفظ السلام ليست دائما الجواب الصحيح؛ فبعض الحالات تتطلب أنواعا أخرى من عمليات الانتشار العسكري التي تأذن بها الأمم المتحدة، مثل الجهود الإقليمية أو القوات المتعددة الجنسيات ضمن العمليات التي تقودها دولة رائدة. كما أن الوساطة الفعالة لا بد أن تسبق جهود حفظ السلام، وأن ترافقها كذلك، إذا أريد لها أن تنجح.

وتلك الدروس استرشد بها نهجنا في عدد من الحالات، آخرها في الصومال، التي لا تزال الظروف فيها غير ملائمة لنجاح عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. لكن ذلك البلد ما زال يعاني من حاجة ملحة إلى الدعم الدولي المستدام، إن لم يكن إلى زيادة الدعم.

ثانيا، ستكثف الولايات المتحدة من جهودها الدبلوماسية لإعطاء زخم جديد لبعض من عمليات السلام المعرقلة أو المتعثرة في أماكن نشرت فيها الأمم المتحدة عمليات لحفظ السلام، بدءا بدارفور وعملية سلام الشمال - الجنوب في السودان. ويعرف المجلس أن الرئيس أوباما عيّن الفريق أول اسكوت غراشيون مبعوثا خاصا له للسودان لذلك الغرض بالضبط. وتكتسي الجهود الدبلوماسية والسياسية الناجحة أهمية حاسمة لعملية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة المختلطة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين كل منها من تنفيذ ولايتها هي على نحو أفضل.

ثالثا، ستعزز الولايات المتحدة جهودها مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتوسيع مجموعة البلدان المساهمة بقوات وشرطة سواء لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية أو المستقبلية. وذلك سيتطلب العمل على عدة جبهات. وإن الولايات المتحدة، من جانبها، مستعدة للنظر في تقديم مساهمة مباشرة بعدد أكبر من المراقبين العسكريين وضباط الأركان والشرطة المدنية والأفراد المدنيين الآخرين، بما في ذلك أعداد متزايدة من النساء، لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما سنستكشف الطرق الكفيلة بتقديم المساعدة التمكينية لبعثات حفظ السلام، إما بمفردنا أو بالعمل مع الشركاء.

واسمحوا لي أن أخص بالذكر أولوية آنية واحدة. سنساعد بإتاحة القوات المفتقدة لتمكين الوحدات المطلوبة للعملية المختلطة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن توفر حماية أفضل للمدنيين الذين يحدق بهم التهديد بالأذى الجسدي، بما في ذلك العنف الجنسي.

وسننظر بذهن متفتح في أي اقتراحات عملية لتعميق المشاورات بين المساهمين بقوات وشرطة ومجلس الأمن

والأمانة العامة، بما في ذلك مضاعفة الجهود لتنفيذ التعهدات الـواردة في القـرارين ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١). وفي تلك المشاورات سنتوخى الوضوح حول ما نطالب به من المساهمين بقوات وحول ما نحن على استعداد للاضطلاع به لمساعدتهم.

وسنقدم التدريب المحسن وأجهزة محسنة من خلال مبادرة الولايات المتحدة العالمية لعمليات السلام وبرنامجها الموجه للقارة الأفريقية – برنامج تدريب ومساعدة العمليات الطارئة الأفريقية. وعن طريق المبادرة العالمية لعمليات السلام سبق للولايات المتحدة أن دربت ٠٠٠ ٧٥ فرد من حفظة السلام ويسرت نشر ما يقرب من ٠٠٠ ٤٩ من حفظة السلام في ٢٠ عملية في شتى أرجاء العالم، معظمها في أفريقيا. وفي السنوات الخمس التالية ستواصل المبادرة العالمية لعمليات السلام تقديم التدريب المباشر، بل إنها ستجعله أولويتها العليا لمساعدة البلدان الشريكة على الاكتفاء الذاتي في التدريب على حفظ السلام.

وستنخرط الولايات المتحدة في المناقشة الطويلة الأمد حول أفضل الطرق الكفيلة برفع إمكانية العمل التبادلي وزيادة الإمدادات للقوات السريعة الانتشار بحجم اللواء – القوات ذاتها التي يمكنها أن تنضم وأن تعزز وأن تكسب الوقت لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ساعة الأزمة. كما ستنظر الولايات المتحدة في طرق مختلفة لتقديم الدعم في ضوء الحاجة المتزايدة إلى وحدات شرطة نظامية فعالة.

رابعا، ستكرس الولايات المتحدة اهتماما أعظم لمناقشات مجلس الأمن حول تجديد ولايات حفظ السلام القائمة. وسنطالب بمزيد من التقييمات الشاملة للتقدم المحرز وللعقبات التي ما زالت تعترض الطريق. وذلك يشمل الدراسة المتأنية للأنشطة الرامية إلى الانتعاش السريع وبناء السلام المبكر، التي تمكن عمليات حفظ السلام من المغادرة بنجاح، والمساعدة في تسريح وإدماج المحاربين السابقين، وإصلاح القطاع الأمني، وتقوية سيادة القانون.

وسنستغل هذه المناقشات كفرص لإمعان النظر في الطرق التي يمكن بها للمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة أن تسرّع في نقل المسؤوليات من حفظة السلام إلى البلد المضيف بنجاح. ونزمع أن نبدأ بهذا النهج الجديد في أيلول/سبتمبر، حيث من المقرر أن يجري مجلس الأمن مناقشة لمسألتي ليبريا وهايتي. واسمحوا لي أن أتكلم بصراحة: إننا لن نؤيد الجهود العشوائية أو الفجائية الرامية إلى تخفيض حجم البعثات أو إنهائها قبل أن يكون للتخفيض أو للإنهاء ما يبرره.

أخيرا، ستستعرض الولايات المتحدة بروية وستدرس بذهن متفتح مقترحات الإصلاح من الأمانة العامة ومن آخرين، لا سيما المقترحات التي سترد في ورقة ”الأفق الجديد“ غير الرسمية، ومقترحات الدعم الميداني ذات الصلة، من أجل التصدي للتحديات الكثيرة التي ناقشناها اليوم.

نحن مستعدون للعمل معا مع أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان التي تقدم القوات والشرطة، ومع الشركاء الآخرين الكثيرين الذين يعتمد النجاح في حفظ السلام على جهودهم، وفي المقدمة منهم البلدان التي توجد فيها الآن أو يمكن أن تُنشر فيها في المستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر زملاءنا، وبخاصة المملكة المتحدة وفرنسا واليابان وتركيا وكندا ونيجيريا، على تشجيعهم لنا على مواجهة التحديات التي تواجه حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. ونشكر حفظة السلام والذين يساعدونهم على كل ما يبذلونه من جهود ويتحلون به من شجاعة. ونتطلع إلى العمل المنقذ للأرواح الذي يمكننا أن نستمر في أدائه سوية.

السيد دلغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لكم، السيد الرئيس، وللوفد التركي على تنظيم اجتماع اليوم المكرس للموضوع الهام، موضوع عمليات

حفظ السلام. لقد أصغينا باهتمام كبير لبياني وكيلي الأمين العام السيد لي روي والسيدة ملكورا.

إن الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام، والارتفاع في عدد الأفراد المنخرطين فيها، والتعقيد المتزايد لولاياتها لحفظ السلام – وكل ذلك في ظل النقص في الموارد المالية والتقنية – أصبحت الشروط الملازمة لعمليات حفظ السلام المعاصرة للأمم المتحدة ولرسم الاستراتيجيات الشاملة للتخطيط والتنفيذ. إننا نؤمن بأن أي خطوات لإصلاح حفظ السلام ينبغي أن توجه نحو تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة. ومما يكتسي أهمية حقيقية أن يُضطلع بها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي؛ وأن يولى فيها الاحترام التام للمسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين؛ وأن يتقيد فيها بمبادئ حفظ السلام المعترف بها عالميا.

إننا نلمس فرصا لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالدرجة الأولى في مجالات توجيه العمليات والاستخدام الأكثر فعالية لموارد المنظمات الإقليمية والإمكانيات المتعاظمة للأمم المتحدة ذاتها في كل المجالات الحاسمة الأهمية لحفظ السلام وبناء السلام. ولا بد بطبيعة الحال من أن تكون الولايات واضحة جدا وقابلة للتنفيذ ومتناسبة مع الحالة.

وننادي بتحسين متواصل في المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والمساهمين الآخرين في حفظ السلام، وكذلك الأمانة العامة، حول كل المسائل المتصلة بأنشطة حفظ السلام، بما في ذلك على مستوى التخطيط. وينبغي أن نستفيد إلى الحد الأقصى من الإجراءات المطبقة بالفعل ومن قرارات مجلس الأمن السابقة. ونعتقد أننا، من أجل تنظيم حوار كهذا، يجب أن نستفيد بقدر أكبر من الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بعمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود اليابان في رئاستها لذلك الفريق.

وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى أن تستغل بقدر أكبر صيغة الحوار المتبعة بقصد إبقاء أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على علم تام بتقييماتها للعمليات الجارية. وكثيرا ما قلنا إن الحوار مع البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن يكون سبيلا للنقاش التفاعلي المخلص حقا.

وتقع على مجلس الأمن مسؤولية خاصة جدا لوضع ولايات واقعية لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن قرارات مجلس الأمن بشأن إنشاء عمليات حفظ السلام ينبغي أن تقوم على أساس اتفاقات مسبقة مع المساهمين المحتملين بقوات بغية كفالة استقدام جميع موظفي البعثات ونشرهم على وجه السرعة. ونظرا لتزايد تعقد ولايات عمليات حفظ السلام المعاصرة وتعدد الوظائف، من المهم بصورة خاصة أن تحدد بوضوح المهام المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام ألا تشارك إلا في المراحل الأولى من إعادة البناء، في حين ينبغي أن تشارك بهمة أكبر في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام والإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي تلك الهيئات التي تتعامل مع مثل هذه المواضيع، مثل لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية.

وينبغي لنا أن نولي اهتماما خاصا للمشكلة المتمثلة في كفالة توفر المستوى اللازم من الخبرة العسكرية لمجلس الأمن، والتي يجب أن أقول إنها ما زالت غير مرضية. ونؤيد فكرة انخراط خبراء عسكريين من وفود الأعضاء في المجلس في التوصل إلى اتفاق بشأن ولايات عمليات حفظ السلام واستعراضها. نعتقد أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل أكثر منهجية بشأن الجوانب العسكرية لحفظ السلام.

ومـا زال الاقتـراح الروسـي بجعـل لجنـة الأركـان العسكرية أكثر نشاطا وضمها لممثلين عن جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ مطروحا على الطاولة، ونأمل أن يكون محل ترحيب. ونحن مقتنعون بأن قيام لجنة الأركان العسكرية بإجراء تقييم للحالة العسكرية في البلدان التي تنتشر فيها عمليات لحفظ السلام وتقديم اللجنة توصيات بشأن الجوانب التشغيلية لعمليات حفظ السلام واشتراكها في بعثات لتحديد مستوى استعداد كتائب حفظ السلام والبنية التحتية من شأنه أن يوفر للمجلس معلومات موثوق بها وحسنة التوقيت. إن هذا النهج سيعزز الخبرة العسكرية للأمم المتحدة في حفظ السلام ككل.

ونؤكد مسؤولية الأمانة العامة عن تحسين التخطيط الشامل للعمليات والتنسيق بين المقر والميدان. وفي سياق العملية الأخيرة لإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وتعزيز مكتب الشؤون العسكرية وإنشاء مكتب لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، نعتقد أن الأمانة العامة قادرة تماما على القيام بهذا العمل بفعالية.

ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين التنسيق بين الأنشطة اليومية لجميع هياكل الأمانة العامة هذه. ولن يكون من الممكن تحقيق نهج منتظم إلا إذا كان هناك توزيع متوازن للسلطات والمسؤوليات بين مختلف الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة، مع الحفاظ على وحدة القيادة والسيطرة. ويكتسي هذا اليوم أهمية خاصة في ضوء نشر عمليات الأمم المتحدة في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المهم وضع معايير لمواءمة ولايات عمليات حفظ السلام ونشرها وتصفيتها. ولتحقيق ذلك، يجب مراعاة أن الغرض الرئيسي من عمليات حفظ السلام هو تهيئة ظروف جيدة لعملية سياسية ناجحة. وهذا هو المبدأ الأساسي الذي يستند إليه المجلس في اتخاذ القرارات في هذا المجال. وفي هذا السياق، أتفق تماما مع ما قالته اليوم السفيرة رايس ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، من أنه ليس من المستصوب تخفيض العمليات السابق لأوانه، فلذلك نتائج عكسية. ونعتقد أن هذا النهج يكتسي أهمية رئيسية وينبغي تطبيقه على جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دون استثناء.

وقد أظهرت التجربة أن زيادة الاستعانة بالمنظمات الإقليمية أمر فعّال، شريطة أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها متماشية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن تحكم علاقاتها مع الأمم المتحدة والمجلس على وجه الخصوص، أحكام الفصل الثامن من الميثاق. ويمكن للأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء التقليديين مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، تعزيز علاقاتها مع الهيئات الإقليمية الأخرى التي تملك قدرا كبيرا من الخبرة، على سبيل المثال في مجال الوساطة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونرى أن هناك آفاقا جيدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات ذات الخبرة العالية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وبالنظر إلى المهام المعقدة والتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نتطلع إلى التقرير المقبل عن الأفق الجديد الذي ستصدره الأمانة العامة وعرضه اليوم السيد لوروا والسيدة ملكورا . وسيكون التقرير إسهاما قيما في عمل آليات إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لجعلها أكثر فعّالية. ومن الواضح أن التقرير سيتطلب دراسة متأنية جدا.

ومن المهم كفالة أقصى درجات التنسيق بين عمل الأمانة العامة والعمل ذي الصلة الذي يقوم به المجلس والجمعية العامة. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم

المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. ونعتزم زيادة مشاركتنا في عمليات حفظ السلام. وحفظة السلام الروس منتشرون في الشرق الأوسط وأجزاء مختلفة من أفريقيا وفي هايتي وكوسوفو. وهناك وحدة طائرات هليكوبتر روسية ضمن بعثة الأمم المتحدة في السودان ووحدة روسية أخرى محمولة جوا في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويمثل تدريب المتخصصين الأفارقة في معهد عموم روسيا المخصص للتدريب المتقدم للموظفين التابع لوزارة الشؤون الداخلية الروسية عملا هاما ومفيدا. ونحن مستعدون للتعاون في هذه الأنشطة ذات الصلة مع جميع الوفود المهتمة والأمانة العامة.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني على عرضيهما وعلى تقديم بعض النتائج الأولية والاقتراحات في إطار مبادرة الأفق الجديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد بدأت عمليات حفظ السلام بلا شك في أداء دور متخصص في نطاق الخيارات المتاحة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وإلى جانب الجهود الجماعية الرامية إلى مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تحقيق استقرار مطّرد، أثبتت عمليات حفظ السلام أنها أداة متنوعة وآلية ذات مصداقية لإنهاء الصراعات أو عكس مسارها. كما حققت سجلا جيدا من الشرعية عند نشرها على النحو المناسب.

ومع ذلك، ومنذ بداية الألفية الجديدة، واجهت عمليات حفظ السلام المعاصرة أحد أكثر اللحظات حرجا في تاريخها نتيجة لبروز الحاجة إلى ولايات معقدة ومتعددة الأبعاد وتحميلها أكثر من طاقتها من حيث توفر القوات العسكرية وقوات الشرطة وقدرتها فضلا عن الطابع المتغير للصراعات وتزايد تقلبات الأجواء الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها حيث يعمل حفظة السلام.

ويتعين على بعثات حفظ السلام، بميزانيتها السنوية التي تزيد على ٨ بلايين دولار ومع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، أن تتحمل جدول أعمال حافل بالتحديات المتمثلة في الانتشار بخطى سريعة في المناطق النائية، والمحافظة على وفورات الإنتاج الكبير، وإرساء الأساس لفوائد السلام المستدام وضمان إمكانية الاضطلاع بالولايات بنقاط مرجعية واضحة وفي أطر زمنية محددة.

وفي هذه الأثناء، ما زال التوازن غير المستدام بين التكاليف والقدرات التي تتباين بتباين العمليات تكشف فجوات تلوح في الأفق فيما بين من يتخذون القرارات بشأن عمليات حفظ السلام، ومن ينفذون هذه القرارات، ومن يخصصون الموارد، ومن يتعين عليهم أن ينفذوا القرارات في الميدان، والبلدان المتلقية.

إن صقل أداة حفظ السلام لجعلها أكثر فعالية وناجحة عملية مستمرة للمنظمة. وينبغي أن تلقى الورقة غير الرسمية بشأن مبادرة الأفق الجديد المقرر أن تقدمها الأمانة العامة بصورة رسمية نظرا شاملا من جانب مجلس الأمن وأعضاء لأمم المتحدة عموما، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين في أنشطة حفظ السلام، بغية تمكيننا من استخلاص دروس جيدة وزيادة فعالية حفظ السلام اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

والتحديات الناشئة من توسيع حفظ السلام الذي يتم الاضطلاع به اليوم وتعقيده تجعل من الضروري استعراض الممارسات القائمة وصياغة استراتيجية شاملة وتغطي المجموعة الكاملة للأنشطة انطلاقا من وضع المفاهيم

والسياسات إلى التخطيط السليم والشامل؛ ومن تحليل أهداف الوقائع الميدانية إلى صياغة ولايات واضحة وواقعية ويمكن تحقيقها وتوفير الموارد المناسبة؛ ومن كفالة سلامة الموظفين وأمنهم إلى تكامل القيادة والتحكم؛ ومن تنفيذ الولايات إلى وضع استراتيجيات للسحب التدريجي والخروج.

وإزاء تلك الخلفية، وبعد إطلاق تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) قبل ثمانية أعوام، اضطلعت الأمانة العامة بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وتأثيرها وكفاءتها. كما يجري بذل عدد كبير من الجهود فيما بين مختلف الهيئات المشاركة في عملية اتخاذ القرار، مثل اللجنة الخامسة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وبالتالي من الأمور الأساسية تحسين تنسيق هذه الجهود بشكل حاسم بغية تجنب ازدواجية الموارد، وتبادل أفضل الممارسات، وزيادة عمليات التوزيع التكميلي للمسؤوليات إلى أقصى حد. وبالقيام بذلك العمل، ينبغي أن يتم الاضطلاع بممارسة الولايات والإصلاحات على مسار حفظ السلام وفقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وللمبادئ التوجيهية المعترف بها عالميا، وخاصة موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد الكامل، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللشركاء الدوليين أن يضطلعوا بدور في المساعدة على تخفيف الأعباء العديدة والتصدي للعوائق المختلفة التي تجابه حفظ السلام. والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة، ومعظمها بلدان غير منحازة ونامية وتتحمل الأغلبية الساحقة من التكاليف البشرية والمادية للبعثات، ينبغي أن تشرك في وقت مبكر وبشكل كامل في الإعداد لعمليات حفظ السلام والتخطيط والرصد والإدارة والتقييم بحيث يمكن أن تسهم خبرتها التشغيلية والفكرية في العملية المناسبة والفعالة والحسنة التوقيت لاتخاذ القرار ووضع السياسات في المقر وفي الميدان على السواء.

وأصبح الأمر البالغ الأهمية هو تعزيز الاتصال الثلاثي فيما بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة، ومجلس الأمن والأمانة العامة، على النحو المحدد في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) ومذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2002/56. وقد يكون للتعاون بين المنظمة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيمة مضافة إذا ساعدنا على الفهم الكامل لطابع الحالة ومكن البعثات من تحقيق أهدافها المنشودة، شريطة أن تنظم تلك العلاقات على أساس الفصل الثامن من الميثاق.

ونظرا للحدود المعينة والميزات النسبية المتوفرة لعمليات حفظ السلام، ينبغي ألا ينظر إليها باعتبارها حلولا سحرية من أجل التسويات النهائية للصراعات، التي لا يمكن التوصل إليها إلا بمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية الشاملة لأي مشكلة معينة.

ودلت التجربة على أنه، عندما تنشر العمليات في ظل ظروف غير مناسبة، يمكن أن تصبح النتائج مشؤومة للسكان في منطقة الصراع، ولحفظة السلام أنفسهم بل ولقابلية بقاء أداة حفظ السلام. وبالمقابل، فإن أي فهم متعمق للوضع السائد في البلد المعين، وتطبيق الأدوات المناسبة على دفعات متتالية استجابة لديناميكيات الصراع الأساسية، والتزامن المبكر للخطوات المفضية إلى زيادة تطبيع الحالة تشكل أفضل الضمانات لانتقال سلس وتدريجي نحو الانتعاش المبكر وأفضل ردع للأخطار التي يتعرض لها حفظة السلام.

وفي نهاية المطاف، فإن إيجاد حل دائم لأي صراع يتطلب منا تجاوز التدابير العسكرية والأمنية، وإدماج

استجابات طويلة الأجل وأوسع نطاقا وأكثر فعالية وتعالج الأسباب الجذرية للصراع وتؤدي إلى تعزيز الملكية الوطنية للاستقرار في المستقبل وتسهم في تحقيق هذا الاستقرار. وفي هذا السياق، ينبغي زيادة تعزيز إمكانية المنظمة على المسارات الموازية، وفي المقام الأول، في جميع مجالات الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراع والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة التركية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة تتسم بأهمية خاصة لأعضاء مجلس الأمن وللأعضاء عموما على السواء. ولا تجمع أي مسألة أخرى قيد نظر الأمم المتحدة هذا العدد الكبير من أفرع عمل المنظمة اليومي، وهو بالطبع الأمر الذي أبقى المسألة في مركز اهتمام هذه الهيئة للعديد من الأعوام.

كما أود أن أشكر وكيلي الأمين العام ألان لوروي وسوزانا ملكورا على البيانين القيمين اللذين قدماهما اليوم. وأعرب عن تقديرنا أيضا لمبادرة المملكة المتحدة وفرنسا في ذلك المجال وللأعمال المستمرة التي يضطلع بها فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، في ظل القيادة اليابانية للفريق.

إننا لا نضيف شيئا جديدا حين نؤكد على أن الساحة الدولية تغيرت بشكل حاد خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، وتغير معها طابع الصراع المعاصر. كما أن حفظ السلام التقليدي كما نعرفه قد مر بتحولات وحالات تناسخ، وهو في الوقت الحاضر آخذ في أن يصبح ذا نهج قوي ومتعدد الأبعاد بشكل متزايد. وبعثات حفظ السلام تتحرك بعيدا – إن جاز هذا التعبير – عن أسلوب التفكير القديم الذي شمل فصل القوات ورصد عمليات إطلاق النار، وهي أصبحت عمليات مكلفة على نحو متزايد بإعادة بناء المجتمعات انطلاقا من القاعدة. وذلك واقع، ونحن نشيد على السواء بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مراعاة هذا الواقع الجديد في تحضيراتهما التنظيمية والتشغيلية.

وإدراكا منا لهذا الواقع الجديد في الميدان وإدراكا لضرورة تعزيز الوحدة والاتساق فيما بين جميع أصحاب المصلحة بغية إحراز أكبر نجاح ممكن في مستقبل حفظ السلام، وخاصة في ضوء التحديات التي نواجهها، نود أن نبرز بعض المسائل التي نرى أنها بحاجة إلى إيلاء الاهتمام في المستقبل.

وكلما تناولنا مسألة حفظ السلام المعاصر بطريقة كلية، سنكون مقصرين إن لم نتطرق لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) ووثائق الأمم المتحدة الأخرى التي أعقبته، بما في ذلك الإحاطة التنفيذية التي وزعت مؤخرا والواردة في الورقة غير الرسمية بشأن الأفق الجديد والمشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ونحن نؤيد المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثائق، وخاصة بالنظر لحقيقة أن الأمم المتحدة تعمل من منطلق أن الصراع لا يمكن تسويته أولا وقبل كل شيء بالوسائل العسكرية وتسعى بدلا من ذلك لمعالجة المشاكل من خلال أسبابها الجذرية.

تؤيد كرواتيا تأييدا كاملا فكرة أن السلام والأمن الدائمين لا يمكن بناؤهما إلا من خلال الالتزام بالركائز الأساسية الثلاث المترابطة والراسخة وهي، الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي التأكيد أيضا على أنه لا توجد عملية حفظ سلام مناسبة للجميع: فكل بعثة جديدة يتعين تشكيلها بما يتواءم مع الظروف والحقائق السياسية الملموسة على أرض الواقع. ومن المهم للغاية وجود استراتيجية سياسية واضحة وتخطيط متكامل للبعثات وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء ولاية محددة بدقة تتضمن

معايير وأهدافا واضحة يمكن تحقيقها مع استراتيجية واضحة للخروج.

وكما هو معروف، تعتقد كرواتيا أن أفضل النهج الواعدة إزاء عمليات حفظ السلام هو النهج الشامل والمتكامل الذي يجمع بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة للعمل من أجل التوصل إلى هدف مشترك. والدور المعاصر لحفظ السلام لا يقتصر على إعادة إرساء الأمن وتحقيقه على نحو مستمر في منطقة العملية؛ فالهدف النهائي للعمليات هو تمكين الحكومات والمجتمعات من حل مشاكلها الخاصة بالاعتماد على نفسها ليتسنى خفض دور المجتمع الدولي بالتدريج إلى دور المستشار. وينبغي أن تكون الملكية المحلية المطلب الأسمى لكل من البلد المضيف والمجتمع الدولي. كما يشمل ذلك، بالتأكيد، إنشاء قوات أمن محلية، وهو ما رأينا أهميته على الطبيعة أثناء زيارات مجلس الأمن إلى عدد من البلدان.

أما بعد، فإن التنمية ذات أهمية حاسمة لنجاح عمليات حفظ السلام في الأجل الطويل. ومن المحتمل جدا اللجوء إلى العنف بصورة متكررة ما لم تبنى أسس الرخاء المستقبلي في صلب ولايات عمليات حفظ السلام من البداية، ونعني بذلك المسائل الطويلة الأجل مثل حماية المدنيين وتعزيز المجتمع المدني وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تعزيز قوات الشرطة والقضاء والإنعاش الاقتصادي والتنمية. وتولي كرواتيا اهتماما كبيرا لهذه المسائل وقد نشرت بعض خبراء القطاع المدني في أماكن مثل العراق وأفغانستان.

وتعتبر كرواتيا تدريب أفراد حفظ السلام وتوعيتهم جانبا مهما آخر لنجاح أي عملية لحفظ السلام في نهاية المطاف. وتنفذ كرواتيا منذ عام ٢٠٠١ دورة لتوعية الضباط الكروات والأجانب وتدريبهم قبل نشرهم، وذلك في مركز التدريب الدولي للعمليات العسكرية المعتمد من قبل الأمم المتحدة والكائن بالقرب من زغرب، في حين يتم بصفة منتظمة منذ عام ٢٠٠٦ تنظيم دورة دولية مماثلة لضباط شرطة الأمم المتحدة. وتعتمد الأمم المتحدة الدورة الأخيرة منذ عام ٢٠٠٨.

وتؤيد كرواتيا على وجه الخصوص جميع المقترحات الهادفة إلى زيادة التنسيق وتعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات جيش وقوات شرطة. وذلك جانب في غاية الأهمية حيث أن البلدان المساهمة بقوات جيش وقوات شرطة يجب أن يكون لديها الثقة في أن إسهامها سيحظى بالتقدير الكامل وأنه سيتم تهيئة الظروف التي تتيح لها التعبير عن مصالح كل منها بصورة كاملة. ومن الواضح أن التخطيط لعملية حفظ سلام بدون الحصول على الدعم الصريح لعدد أساسي من الدول الراغبة في المساهمة بقوات في البعثة المقترحة سيأتي بنتائج عكسية.

وتعتقد كرواتيا أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية وتحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية النشطة على أرض الواقع، وذلك بغية تقاسم العبء الذي يفرضه حفظ السلام. وبما أن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجري في أفريقيا، نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمر مهم على نحو خاص.

وقبل أن أختتم، نود أن نبرز مسألة أخيرة، وبخاصة في ضوء الأعباء المتزايدة باستمرار، على الصعيدين المالي واللوجستي، التي تلقى على عاتق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات فيها. لقد كتب الكثير وجرى نقاش طويل حول مسألة حفظ السلام المتعدد الأبعاد مقارنة بحفظ السلام التقليدي، لكن لم يبذل سوى القليل من العمل بشأن إمكانية نشر فكرة حفظ السلام الوقائي. ولدينا

مثال ملموس: ألا وهو قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا التي أثبتت نجاحها للغاية في نزع فتيل حالة سياسية وعسكرية متوترة وفي منع اندلاع صراع عنيف. ونحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا الأسئلة الأزلية بشأن ما إذا كانت الوقاية خير من العلاج وإلى أي مدى يمكننا التوفير، في الأرواح في المقام الأول، وكذلك في الموارد المالية واللوجستية إذا تصرفنا على نحو استباقي في الحالات التي يحتمل أن تشكل تحديا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين وضعتا مناقشتنا في نصابها الصحيح. وتطرقت مداخلات أعضاء المجلس أيضا إلى جميع النقاط ذات الصلة، وبالتالي فإنني سأقتصر على أربعة أسئلة أساسية نواجهها في التعامل مع تحديات حفظ السلام.

أولا، لماذا نحتاج إلى حفظ السلام؟ منذ نشأته، أصبح حفظ السلام أحد الأدوات الرئيسية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن العالميين وأثبت في عدد من الحالات مرونته بالمساعدة على منع الصراعات بين الدول أو عكس مسارها حيث أنهى حروبا أهلية وخفف آثار أزمات إنسانية.

من المؤكد أنه من الأفضل كثيرا منع الصراعات قبل أن تصبح أزمات مستفحلة تستلزم عمليات واسعة لحفظ أو بناء السلام. ولذلك، لا شك في أننا بحاجة إلى زيادة الاستثمار في قدرات المجتمع الدولي على الوساطة ومنع نشوب الصراعات. غير أننا نعرف جميعا جيدا أن الحاجة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تختفي مطلقا في عالم الواقع. وبالتالي، فإنه بالتوازي مع جهود تحسين ممارساتنا بشأن توقيت منح ولايات لبعثات لحفظ السلام وأفضل السبل لذلك، يجب علينا أيضا أن نكفل توفر الإرادة السياسية والقدرات الضرورية.

السؤال الثاني هو: ما هي المشاكل؟ إن العمليات الدولية لحفظ السلام تواجه اليوم سلسلة من المشاكل والتحديات من بينها الأعباء التي تفوق طاقتها في الجانبين العسكري والمالي وعلى صعيد الأفراد. والأمم المتحدة، بوصفها أكبر مؤسسة تساهم بحفظة السلام على مستوى العالم، تدرك هذه الصعوبات أكثر من أي منظمة أخرى.

وفضلا عن تضاؤل الموارد المالية المتاحة لأنشطة حفظ السلام، فإن الأمر الأهم ربما هو أن مجمع القوات الذي نلجأ إليه جميعا يظهر أيضا أوجه قصور كمية ولوجستية. وتواجه البلدان المساهمة بقوات صعوبات متزايدة في توفير القوات والقدرات الضرورية.

السؤال الثالث هو: ما هي أسباب هذه المشاكل؟ إن أسباب المشاكل الحالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام موجودة على المستوى الاستراتيجي – السياسي وعلى المستوى العملياتي – التنفيذي على السواء. فالإصلاحات غير المكتملة والضغوط على منظومتي الإدارة والقيادة وعدم التناسب بين الولايات والموارد ومشاكل النطاق، تحد جميعها من كفاءة عمليات حفظ السلام.

وعلى سبيل المثال، يجري الآن وبصورة متكررة التفويض بعمليات حفظ سلام لحماية المدنيين. ولكن لا يكون لديها في الغالب حجم أو كثافة القوات اللازمة للقيام بذلك. وبالمثل، فإن قياس التقدم عامل رئيسي في وضع استراتيجية للخروج. لكن تحديد شروط الخروج يشكل تحديا خطيرا في واقع الأمر.

إن الصلة التي لا تنفصم بين العملية السياسية وحفظ السلام هي جانب آخر مهم للمشاكل التي نواجهها. وانقطاع الصلة بين من يصدرون الأوامر بالتفويض ومن

ينفذونها وعدم إشراف المجلس بصورة فعالة وديناميـة علـى جميـع عمليـات حفـظ الـسلام هـي عوامـل أخـرى تزيـد، بدرجات متفاوتـة، مـن تعقـد المشاكل الـتي نواجههـا. وأكثـر مــن ذلــك أن إدارة عمليــات حفــظ الــسلام وإدارة الــدعم الميداني تعانيان من نقص في الموظفين.

والـسؤال الرابـع والأخـير هـو: كيـف يمكننـا التغلـب على هذه المشاكل وفي أي طريق ينبغـي أن نـسير؟ إننـا بحاجـة قطعـا إلى بوصـلة تحـدد الأهـداف المتفـق عليهـا والـتي يمكـن تحقيقهـا وإلى عـزم جمـاعي بـشأن الاتجـاه المستقبلي لعمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام. ويتـضح أن العناصـر الأساسـية بهـذا الخـصوص هـي تنفيـذ إصـلاحات وتوليـد المـوارد وبنـاء القدرات الضرورية وإقامة شراكات فعالة بين جميع الأطـراف ذات المـصلحة فـضلا عـن تحـسين القابليـة للتبـادل في مجـال التشغيل.

ويتطلـب تنفيـذ عمليـات حفـظ سـلام بـسرعة أكـبر ومرونة أعلى إجراء إصلاحات مؤسسية وتنفيذية في آليـات الأمــم المتحــدة للقيــادة والرقابــة وفي منظــومتي المــشتريات والإمـداد وفي الاسـتراتيجية العامـة. ونعتقـد أنـه ينبغـي لنـا أن نهتـــدي بـــالركيزتين الأساســـيتين لتقريـــر الإبراهيمـــي (S/2000/809): ينبغـي ربـط نـشر القـوات بوجـود اسـتراتيجية سياسية قابلة للتنفيذ وينبغي الربط بين الولايات وواقع المـوارد المتاحة.

إن تعزيـز القـوة الرادعـة لقـوات حفـظ الـسلام مـن خلال تزويدها بما يكفي من الأصول، وإقامة تعاون وثيق بـين العنصرين المدني والعسكري لبعثـة مـا، وتعزيـز آليـات الإنـذار المبكر في المناطق التي قد تنـدلع فيهـا الأزمـات، وإدمـاج أبعـاد بناء السلام السياسية والاجتماعية – والاقتـصادية في عمليـات دعـم الـسلام، وتعزيـز التعـاون مـع منظمـات الأمـن الإقليميـة مثــل الاتحــاد الأفريقــي والاتحــاد الأوروبي ومنظمــة الأمــن والتعـاون في أوروبـا، كلـها أمـور سـتعزز التـشغيل الفعـال لبعثات حفظ السلام في الميدان. كما أن بناء قـدرات حفظـة الـسلام وتدريبـهم يـشكلان عنـصرين لا غـنى عنـهما لعمليـة ناجحة لحفظ السلام.

ومجمـل القـول، لمواجهـة التحـديات الماثلـة أمامنـا، نحتـاج إلى تـشكيل تحـالف جديـد، وإجـراء حـوار اسـتراتيجي يشمل جميع أصحاب الشأن، لا سيما مجلس الأمـن، والأمانـة العامـة، و اللجنـة الخاصـة المعنيـة بحفـظ الـسلام التابعـة للأمـم المتحـدة واللجنـة الخامـسة ولجنـة بنـاء الـسلام، وفي بعـض الحالات، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عـن البلـدان المـساهمة بقـوات وبـأفراد الـشرطة. وهكـذا، فـإن جـدول الأعمـال الجديـد المتعلـق بالـشراكة، علـى النحـو الـذي بينـه وكيلا الأمين العام لـوروا ومـالكورا، يكتـسي أهميـة أساسـية. وعلـى نحـو خـاص، سيكون لإجـراء مجلـس الأمـن قبـل ذلـك مشاورات أكثر موضوعية مع البلدان المساهمة بقوات وبـأفراد الشرطة أهمية كبيرة، لأن تعزيز التعـاون سيمكننا مـن تـصميم ولايات تستند إلى فكرة واضحة عـن القـوات وأفـراد الـشرطة المتـوفرين، وبالتـالي، إتاحـة خيـارات واقعيـة بـشأن مـا يمكـن وما لا يمكن إنجازه. ونتيجة لذلك، ستحظى الولايـات بقبـول المساهمين بقوات قبل ذلك وعلى نطاق أوسع، وسـيكون مـن الأيسر وضع المعايير.

وبـــالنظر إلى المخـــاطر التـــشغيلية والـــسياسية الـــتي يواجههـا حفظـة الـسلام التـابعين للأمـم المتحـدة في بيئـات صعبة، من الطبيعي أن ترغب البلدان المساهمة بقـوات وبـأفراد الشرطة في الاضطلاع بـدور أكـبر في طريقـة إدارة العمليـات. وهنـاك العديـد مـن التجـارب بـشأن كيفيـة إدمـاج البلـدان المساهمة بقـوات وبـأفراد الـشرطة علـى نحـو أكثـر فعاليـة، في رصـد البعثــات وإدامتــها. وبالاســتفادة مــن هــذه النمــاذج والتجارب، يمكننا، بل ينبغي لنا، أن نسعى إلى إطلاق عمليـة حـوار ملموسـة ومنتظمـة بـشكل أكـبر مـع البلـدان المـساهمة

بقوات وبأفراد الشرطة. وباعتبار تركيا بلدا ملتزما بالمساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، فإنها تهتم بتعزيز قابلية عمليات حفظ السلام للتطبيق واستدامتها وفعاليتها، وستواصل الإبقاء على التزامها بذلك الهدف.

في الختام، وعلى الرغم من حجم وتعقد التحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نعتقد أن الوقت غير مناسب للشعور باليأس. فأوقات الأزمة، في واقع الأمر، تحمل في طياتها فرصا للإصلاح والتقدم. ومن المشجع أن نرى أن هناك استعدادا حقيقيا ورغبة قوية لإيجاد أفكار جديدة، سواء في الأمانة العامة أو فيما بين الدول الأعضاء، بغية استعراض وإصلاح طريقة استجابة منظومة الأمم المتحدة للصراعات. ويكمن التحدي الآن في ترجمة هذه الإرادة إلى خطوات وإصلاحات ملموسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبعثة تركيا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. كما أود أن أشكر وكيلي الأمين العام لو روا ومالكورا على عرضيهما اليوم، وعلى ما قاما به من تفكير وتحليل عميقين للتحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وكيفية مواجهتها.

وعلى مدى عقد أو أكثر، اشتكى مراقبون مستنيرون من شدة الضغوط المفروضة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واقترحوا حلولا متواضعة أو ممتازة. وأصلح جزء كبير من الآليات ذات الصلة، وأُحرز تقدم كبير. ولم يهدر الوقت منذ صدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، والأهم من ذلك أن التغييرات ساعدت الأمم المتحدة على إنقاذ الأرواح.

والمنطق الأساسي الذي عمل به الأخضر الإبراهيمي وزملاؤه لا يزال وجيها: أن بعثات الأمم المتحدة لا تشكل بأي حال من الأحوال بديلا عن بذل المجتمع الدولي لجهد حازم سعيا إلى السلام وحفظه. غير أن مبادئ الإبراهيمي ينبغي أن تُستكمل باتخاذ تدابير ملموسة تروم تجديد الشراكة القائمة بين الشركاء الرئيسيين في عمليات حفظ السلام، وهم من يقررون — أي المجلس؛ ومن يدفعون– أي المساهمين بالأموال، ومن يقومون بالعمل – أي المساهمين بالقوات وبأفراد الشرطة؛ والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية. و دعم عضوية الجمعية العامة على نطاق أوسع أمر هام أيضا.

والواقع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. ويشكل الاهتمام المتجدد بعمليات حفظ السلام، على نحو جزئي، تجسيدا لمدى تغير ظروف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٩٩. وفي هذا السياق، لابد من إجراء عملية مشاورات مكثفة وشاملة مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة. وترحب كندا بإجراء حوار يستهدف التوصل إلى فهم مشترك للجوانب الحاسمة الأهمية لعمليات حفظ السلام، على النحو المبين في الورقة الموجزة التي قدمت اليوم.

وكما يعلم أعضاء المجلس، بدأت كندا مؤخرا بمجموعات مواضيعية غير رسمية تروم لم شمل جميع الأطراف الفاعلة في مجال حفظ السلام لمناقشة التحديات الرئيسية التي تقع في صلب مشروع الأفق الجديد. وهدفنا هو أن نستكمل العمل الهام الآخر الذي تقوم به الآن اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، والمملكة المتحدة وفرنسا، والأمانة العامة، بطبيعة الحال. وعلى مدى الخريف والشتاء المقبلين، ستستضيف كندا مجموعة من أنشطة المتابعة بهدف تعميق النظر في المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتحديد، فيما يتعلق بالولايات والطرائق والبعد السياسي والموارد. ونعتقد أن هذه

المجموعات الثلاث من المسائل تقع في صلب أي جهد لاستكمال وتجديد حشد دعم واسع النطاق لإجراءات الأمم المتحدة. وتدعم كندا بصورة كبيرة الطريقة الشاملة التي تناولت بها الورقة غير الرسمية هذا الميدان، بغية تعزيز المصداقية والقدرة والاتساق.

وأود أن أقول بضع كلمات عن هذه التحديات الاستراتيجية الثلاثة من منظور كندي. أولا، وفيما يتعلق بالولايات والطرائق، نعلم جميعا أن مجلس الأمن ينشر بعثات استجابة لمجموعة من التحديات أوسع نطاقا وأكثر تعقدا مما كانت عليه في أي مرحلة من تاريخه. وفي أشد البيئات صعوبة، مثلما الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور، تكون فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومصداقيتها محدودة بفعل عدم تطابق الولايات مع الموارد. ويتطلب تقليص هذه الفجوة إيجاد الوسيلة لاستدامة الدعم الذي يقدمه المجلس والمساهمون بقوات وأفراد الشرطة والأمانة العامة، والحكومة المضيفة. كما يتطلب تحسين القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتصميم الولايات، وإعادة النظر في التوصية التي وضعها فريق الإبراهيمي بشأن اتباع نهج ذي مرحلتين فيما يتعلق بوضع الولايات، بغية تصميم ولايات قابلة للتنفيذ، بما في ذلك مهام رئيسية مثل حماية المدنيين.

ثانيا، يكمن التحدي في البعد السياسي. وكثيرا ما يُقال إن عمليات حفظ السلام لا يمكن الاستعاضة بها عن صنع السلام على نحو فعال. غير أن بعثات حفظ السلام غالبا ما يُطلب إليها أن تفعل ذلك بالضبط. وبينما ننظر في مستقبل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم إيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد السياسية: أي صنع السلام، ومنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. وسيعني القيام بهذا الأمر إدماج مبادرة الأفق الجديد في تقارير الأمين العام التي صدرت مؤخرا عن الوساطة والإنعاش المبكر، مع الإقرار بالعلاقة الحاسمة الأهمية بين بناء السلام وصنع السلام، وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. غير أن الأهم من ذلك كله هو أن تجديد المجلس لالتزامه باستدامة انخراطه السياسي في البلدان المدرجة في جدول أعماله سيسهم في كفالة عدم تقويض التسويات السياسية الهشة جراء النزاعات المحلية أو الإقليمية.

ويتمثل التحدي الأخير في توفير الموارد. فكفالة الموارد البشرية والمالية والمادية، والإقرار بالدور المتزايد للمنظمات والترتيبات الإقليمية لدى تنفيذ الولايات، يكتسيان أهمية حيوية لمواصلة نجاح بعثات الأمم المتحدة. وكانت الإصلاحات التي استلهمت تقرير الإبراهيمي مجدية، غير أن العملية قد توقفت. وتتيح خطة الدعم الاستراتيجي لإدارة الدعم الميداني خطوات أولى إبداعية من حيث السوقيات والمشتريات والموارد البشرية، التي ترى كندا أنها ضرورية لعمليات اليوم.

وفي الختام، من الواضح أنه ليست هناك أجوبة سهلة. غير أن كندا تعتقد أنه بفضل جهد مستدام وجدي من لدن الأمانة العامة والمجلس، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والعضوية برمتها، يمكن أن نجدد، بل نعزز، قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات التي يواجهها السلم والأمن. وكندا على استعداد لدعم هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة نيجيريا.

السيدة أوجووُ (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتنان الوفد النيجيري لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة للمشاركة في هذه الجلسة وعلى المذكرة المفاهيمية الموجزة الموزعة لتيسير المناقشة. هذه المبادرة تلقى بالغ التقدير ليس فقط لقيمتها باعتبارها جهدا

للتقييم، ولكن أيضا لأنها تعزز الزخم الحالي لاستعراض استراتيجيات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

في هذا العصر، بات إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتميا نظرا للتوسع السريع ودرجة التعقد والنطاق المتعدد الأبعاد لبعثات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية. والعديد من البعثات مقيد بسبب الافتقار إلى المعدات الأساسية، ووسائل النقل، والإمدادات الغذائية والطبية. ويزيد من تعقد هذا الوضع الفجوات بين الولايات، والتخطيط غير الملائم للعمليات، واستراتيجيات الخروج غير الواضحة وربما العلاقات غير المحددة بدقة بين البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة ومجلس الأمن.

يعتقد الوفد النيجيري أنه رغم جسامة هذه التحديات، إلا أنها لا تنتقص بأي شكل من الأشكال من أهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أداة أساسية لحل التزاعات وحفظ السلام. ونعتقد أيضا أن الدول الأعضاء تحتاج إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات التصدي لهذه التحديات، خاصة العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة ومجلس الأمن. وتوافق الآراء مطلوب بشكل خاص بشأن مسائل الولاية والموارد والدخول في عمليات سلام ومعايير الخروج والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل.

وعند النظر في العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، نلاحظ أن الحوار الأوسع والأكثر استدامة كما يتوخاه القراران ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) لم يتحقق بالكامل بعد. ويدعم هذا الوضع الحاجة الملحة لتعزيز التعاون ثلاثي الأبعاد بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ومن الضروري إشراك البلدان المساهمة بقوات التي تنفذ ولايات حفظ السلام في الميدان بدءا من مراحل صوغ المفاهيم ومشاريع القرارات لعملية حفظ سلام وحتى نشرها وخروجها في النهاية.

ما انفكت القيود المتعلقة بالموارد تمثل أهم تحد منفرد لعمليات حفظ سلام فعالة. فهي تخفض معنويات وحماس أفراد حفظ السلام والإرادة السياسية للبلدان المساهمة بقوات. ومن هنا، يجب أن تكون الموارد كافية ويمكن التنبؤ بها بغية تنفيذ مهام الولاية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون التدريب الكافي قبل النشر شرطا أساسيا للتنفيذ الناجح لأي ولاية.

وينبغي أن تكون هناك عملية أوسع لبناء توافق في الآراء تشمل المفاوضات السياسية على أعلى المستويات في الدول الأعضاء بشأن المسائل الصعبة المتعلقة بالمبادئ والدخول والخروج والنشر السريع والموارد وأساليب عمل مجلس الأمن. وتؤيد نيجيريا الحوار والمشاورات المكثفة بين اللجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام بغية التغلب على بعض التحديات المحددة بوضوح التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا، الذي سيكون آخر المتكلمين في الجلسة الصباحية.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديري لكم، السفير إلكين، لدعوتي للتكلم هذا الصباح، وخصوصاً لمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن حفظ السلام. وأود أيضا أن أعرب عن خالص

تقديري لوكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، كما أود أن أنوه إلى أن ملاحظاتهما ساعدت بدرجة كبيرة في تحديد مسار مناقشتنا وأن قيادتهما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت مفيدة جدا أيضا.

وإذ أتكلم اليوم، أود بادئ ذي بدء أن أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي بصفة بلده رئيس الاتحاد.

تتيح لنا مناقشة اليوم التركيز على كيفية زيادة تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد. وقد اتخذ مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمانة العامة جميعا مبادرات مهمة، بينما تسهم معاهد البحوث والخبراء المعترف بهم دوليا في تشكيل آرائنا المشتركة ومقترحاتنا.

برهنت المناقشات حتى اليوم مرة أخرى على الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لهذا الجهد الرامي إلى تحسين عمليات حفظ السلام وهيكلة إمكاناتنا لحفظ السلام. وكل هذا واضح جدا أيضا في الإشارات التي وردت في مشروع الأفق الجديد.

وتعتقد حكومتي أنه يتعين حقا تشجيع الأمين العام في اتجاه مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الأمانة العامة وجعلها أكثر كفاءة. ونظرا للترابط المتزايد بين حفظ السلام وبناء السلام، يمكن النظر بإيجابية إلى قدرة دائمة لسيادة القانون على أساس نموذج قدرة الشرطة الدائمة، التي سيكون نقلها إلى قاعدة برينديزي للإمدادات كمركز تشغيل دائم لقوة شرطة حقيقية تابعة للأمم المتحدة خطوة استراتيجية أولى على طريق التطوير المهم لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة.

ومع نشر حوالي ٩ ٠٠٠ رجل وامرأة في بعثات بقيادة الأمم المتحدة أو أذنت بها الأمم المتحدة، فإن بلدي من كبار المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنه من كبار المساهمين بين البلدان الأوروبية ومجموعة البلدان الثمانية ومن بين أكبر ١٠ مساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنه يستضيف ويدعم بنشاط عددا من مبادرات تنفيذ البرامج ومنشآت البنية التحتية، أود الإشارة من بينها إلى قاعدة إمدادات الأمم المتحدة.

وننظم أيضا برامج تدريب ونقدم صورا أخرى من المساهمات. وأود الإشارة إلى أن حدثا مكرسا للأطفال في الصراع المسلح حضره وزير الخارجية فراتيني، وعمدة روما اليمانو، ووكيل الأمين العام كوماراسوامي ومشاركون آخرون عقد يوم الثلاثاء الماضي في روما. واقترحنا هناك تنظيم برنامج تدريب مشترك مع إدارة عمليات حفظ السلام لحماية الأطفال كجزء من ولايات حفظ السلام. ونأمل بإخلاص أن نرى مولد هذا البرنامج الجديد المسمى ”لترى النور“ في الأشهر القادمة.

هناك حاجة إلى تنسيق أكبر بين مجلس الأمن والبلدان التي تساهم بقوات وموارد مالية. وبمجرد تحديد ولاية ما، يجب أن يكون أولئك الذين طلب منهم العمل على الأرض منخرطين بشكل كامل. ورغم أن المسؤولية الأساسية عن تحديد ولايات وأهداف بعثة ما تقع على عاتق مجلس الأمن، إلا أن تحديد المهام والموارد ومفاهيم العمليات يجب أن يأخذ في الاعتبار خبرات البلدان التي تساهم بقوات وموارد أساسية. وكما ذكر مرارا خلال مناقشتنا، فقد أوصى تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) بأن يجري تحديد الولايات على مرحلتين: أولا، تحديد الأهداف، ثانيا، تحديد تفاصيل عمليات التشغيل بشكل مشترك مع البلدان المساهمة. هذه فكرة ينبغي أن ننظر فيها مرة أخرى في إطار مشروع الأفق الجديد.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عامل جوهري آخر. لقد أوضحت تجربة الاتحاد الأوروبي في

تشاد، على سبيل المثال، أن بالإمكان تنفيذ استراتيجيات مشتركة بنجاح حتى في الظروف الانتقالية المعقدة بشدة.

تنتشر الغالبية العظمى من بعثات حفظ السلام في أفريقيا، الأمر الذي يتطلب رؤية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما يجب دعم وتشجيع البعد الإقليمي والملكية الإقليمية. وثمة الكثير الذي أُنجز في هذا المجال، فالفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي أنشئ منذ بضعة أشهر قد أصدر مجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن تنفيذها عملياً. فإذا أخذنا على سبيل المثال بعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تحت رعاية الأمم المتحدة، نجد أن علينا أن نسهم في تعزيز القدرة على إدارة الأزمات، وكفالة استدامة كل أوجه العملية وتوفير دعم مالي أكثر ملاءمة. ويمكننا بشكل خاص تحقيق كل ذلك عن طريق كفالة قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بالمصادر والتيقن منها وكذلك عن طريق تنسيق أفضل بين هيئات اتخاذ القرار على صعيد الأمم المتحدة وعلى مستوى المنظمات الإقليمية.

إن بلدي، بصفته أيضا رئيس مجموعة الـ ٨، يركز اهتمامه حاليا على الجوانب ذات الصلة بحفظ السلام. لقد عملنا بنشاط على الوفاء بالالتزامات التي قطعها على أنفسهم قادة مجموعة الـ ٨ في سي آيلند وهوكايدو بتعزيز قدرات حفظ السلام وهياكله، وبخاصة في البلدان الأفريقية، دعما لمبدأ الملكية الوطنية. وسيصدر في القريب العاجل تقرير بالكيفية التي وردت في الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٨ في تريستا يوم الجمعة الماضي، يركز على تطوير وحدات الشرطة وتعزيز سيادة القانون والتدريب.

وفي ذلك الإطار، أود أن أنوه إلى مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيسيترا الذي أنشأته أيضا بلدان مجموعة الـ ٨. وقام المركز بتدريب ٥٠٠ ٢ ضابط في أربعة أعوام فقط، ٠٠٠ ١ منهم من أفريقيا. ويتسم المركز بالنشاط المطرد في التعاون مع الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، كمنظمة عالمية، تحتاج إلى هيكل لوجستي فعال بقدر ما هو مرن، قادر على تحقيق وفورات كبيرة وتأمين الاستخدام الرشيد للموارد. إن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، التي تدعم إيطاليا تقويتها باستمرار، تعتبر عاملا أساسيا في تحسين الدعم اللوجستي على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. وانطلاقا من ذلك المفهوم، فإن حكومتي تؤيد المقترحات التي من شأنها تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك من خلال المحاور الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأنوي، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.